الفصل الثالث

السياسة الاقتصادية

وعلاج مشكلات الاقتصاد الكلى

المبحث الأول: أهداف السياسة الاقتصادية ومكوناتها

المبحث الثانى: مشكلة البطالة فى مصر

المبحث الثالث: مشكلة التضخم الاقتصادى

المبحث الرابع: العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو

المبحث الأول

أهداف السياسة الاقتصادية ومكوناتها

يتناول المبحث الأول شرح أهداف السياسة الاقتصادية ومكوناتها فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: تقديم لأهداف السياسة الاقتصادية.

المطلب الثانى: التقلبات أو الدورات الاقتصادية.

المطلب الثالث: السياسة المالية.

المطلب الرابع: السياسة النقدية.

المطلب الأول: تقديم لأهداف السياسة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية العامة هي مجموعة قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة، من أجل السعي إلي تحقيق أهداف معينة. ورغم تعدد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها كالمحافظة على الثروة القومية أو تحقيق العدالة الضريبية أو تحقيق التوازن الخارجى باحداث توازن فى ميزان المدفوعات الدولية، أو تحقيق التوازن الداخلى باحداث توازن فى الموازنة العامة، الا أن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية يمكن حصرها في ثلاثة أهداف هي كما يلى:

١. تحقيق العمالة الكاملة، وذلك بمكافحة البطالة.

٢. تحقيق استقرار المستوى العام الأسعار، وذلك بمكافحة التضخم.

٣. تحقيق ارتفاع مستمر فى النمو الاقتصادي أى التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبدون نظرية اقتصادية أو تحليل اقتصادي تصبح السياسة العامة ضربا من التخبط، فهما اللذان يمدان متخذي القرارات في السياسة العامة بوصف عام للعلاقات السببية القائمة في الاقتصاد، فالأهداف الاقتصادية متعددة ومتناقضة، لذلك فلابد من تحديد الأولويات. والسياسة الاقتصادية تعني التدخل المباشر من السلطات العامة في حركة النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة على المتغيرات الأساسية للاقتصاد كالإنتاج والاستثمار والاستهلاك والأجور والأسعار والواردات وغيرها.

المطلب الثانى: التقلبات أو الدورات الاقتصادية:

تعتبر التقلبات أو الدورات الاقتصادية صفة تميز النظام الاقتصادى الرأسمالى، وتنقسم الدورة الاقتصادية إلى المراحل التالية:

١- الركود والكساد الاقتصادى: الركود والكساد الاقتصادى هو الجزء الأسفل من منحنى النشاط الاقتصادي، ويمكن وصفه بأنه كساد اذا كان النشاط الاقتصادي سيئا للغاية، أو قد لايصل إلى حالة

الكساد. وتتصف هذه الفترة بهبوط حاد في النشاط الصناعي وانخفاض كبير في الطلب بالنسبة إلى العرض، مما يؤدي إلى إغلاق الكثير من المشروعات وبالتالي زيادة البطالة، كما تنخفض الأجور والأرباح والأسعار إلى أدنى المستويات.

٢. التوسع والانتعاش الاقتصادى:

وهنا يبدأ الاقتصاد بتقليص حجم البطالة وزيادة الدخل والاستهلاك. كما يبدأ رجال الأعمال في التفاؤل، ومن ثم زيادة الإنتاج والمبيعات والأرباح، حيث يتوقف انخفاض الأسعار بل أنها قد ترتفع.

٣ . القمة والرخاء والتضخم:

وهي الفترة الأساسية في الاقتصاد والتي يكون فيها النشاط الاقتصادي واسع ويرتفع المستوى العام للأسعار ويتناقص المخزون، مما يتطلب زيادة الإنتاج ومن ثم يرتفع مستوى التوظف. وتستغل الطاقة المتاحة بالكامل عندما يصل الرخاء إلى قمته بحيث يصعب عندئذ زيادة الإنتاج فترتفع الأسعار بدرجة كبيرة فتوصف هذه القمة بأنها تضخم.

٤. بدء مرحلة للركود:

يبدأ منحنى النشاط الاقتصادى في هذه الفترة بالتراجع إلى أسفل، حيث ينخفض الطلب ومن ثم الربحية وبالتالي الأجور والأرباح.

المطلب الثالث: السياسة المالية:

يقصد بها استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها تحقيق الناتج القومي عند مستوى التوظف الكامل بغير تضخم. أى استخدامهما للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية، ومن ثم تحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي بوجود استقرار نسبي في الأسعار. فزيادة الانفاق العام أو تخفيض الضرائب تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي والعكس صحيح.

والسياسة المالية أما أن تكون انكماشية أو توسعية، ونشرح ذلك فيما يلى:

١. السياسة المالية الانكماشية:

تستخدم الحكومة السياسة المالية الانكماشية لعلاج التضخم، وذلك بتخفيض الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق التوظف أو العمالة الكاملة، ويكون ذلك عن طريق تخفيض الانفاق العام أو زيادة الضرائب، كما يمكن تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب معا.

٢. السياسة المالية التوسعية:

السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في حالات الركود أو الانكماش حتى يصل إلى مستوى العمالة الكاملة. ويكون ذلك عن طريق زيادة الانفاق العام أو تخفيض الضرائب، كما يمكن زيادة الانفاق العام وتخفيض الضرائب معا.

المطلب الرابع: السياسة النقدية:

ويقصد بالسياسة النقدية تلك الاجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظف عن طريق التأثير فى عرض النقود. وهي أما تكون سياسة انكماشية تستخدم في حالات التضخم، حيث يهدف بها البنك المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، أو قد تكون سياسة توسعية تستخدم في حالات الانكماش وتهدف إلى زيادة عرض النقود في المجتمع.

وتستخدم السلطات النقدية في سبيل تنفيذ السياسة النقدية مايلي:

أولا: سياسة السوق المفتوحة:

وذلك بقيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها، وعلى الأخص السندات الحكومية، من خلال بورصة الأوراق المالية. ففي حالات التضخم يعمل البنك المركزي على بيع السندات الحكومية حيث يشتريها الأفراد، مما يؤدي إلى انخفاض حجم النقود المعروضة. أما في حالات الانكماش تعمل السلطات النقدية ممثلة فى البنك المركزي على شراء السندات من السوق المفتوحة والتوسع في حجم الائتمان، فيؤدى ذلك الى زيادة المعروض من النقود والتوسع فى النشاط الاقتصادى لأجل الخروج من حالة الركود الاقتصادى.

ثانيا: سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع:

تعتبر التحكم فى نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض. ونسبة الاحتياطي النقدي هي النسبة التى يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ به لديه كنسبة معينة من قيمة الودائع. ففي حالات التضخم يعمل البنك المركزي على تقليل عرض النقود كوسيلة لتخفيض حجم الطلب أو الإنفاق الكلي عن طريق رفع نسبة الاحتياطي النقدي، مما يقلل من قدرة البنك التجاري على منح القروض والعكس في حالات الانكماش.

ثالثا: سياسة سعر البنك أو سعر الخصم:

سعر الخصم هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية، وهو يمثل أيضا سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض لها. ففي حالات التضخم يعمل البنك المركزي على تخفيض الكمية المعروضة من النقود عن طريق رفع سعر الخصم، وهذا من شأنه أن يرفع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستثماري وبالتالي الإنفاق الكلي. والعكس في حالات الانكماش إذ يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي انخفاض سعر الفائدة لزيادة حجم الائتمان وكمية عرض النقود.

رابعا: سياسة التأثير الأدبي:

وتعني توجيه النصح للبنوك بعدم التوسع في تقديم القروض في حالات التضخم وارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي والعكس في حالات الركود والانكماش الاقتصادي. وتتخذ هذه السياسة أشكال مختلفة كإرسال كتيبات للبنوك أو عمل لقاءات معها أو حتى تقديم تحذيرات لها.

المبحث الثانى
مشكلة البطالة فى مصر

مقدمة:

تعد المشكلة الاقتصادية فى مصر ذات بعد ديموجرافى يتمثل فى تزايد عدد السكان مع ندرة الموارد وخاصة عنصر الأرض، حيث يتكدس سكان مصر فى منطقة وادى النيل والدلتا والواحات وتمثل جميعها نحو ٥% من مساحة مصر. ورغم انخفاض معدل الزيادة السكانية من ٣,٥% فى الخمسينيات الى نحو ٢,٧% فى بداية التسعينيات من القرن العشرين، الا أنها مازالت نسبة مرتفعة، خاصة اذا علمنا أنه فى ظل هذا المعدل يزيد سكان مصر بنحو مليون نسمة كل عشر شهور. ويدخل سوق العمل سنوياً نحو نصف مليون باحث عن العمل، فى سوق عمل يتميز بالجمود وعدم المرونة.

والمشكلة السكانية تعمل على استمرار البطالة الهيكلية بالرغم من جهود التنمية، فالذى يحدث هو أن الزيادة السكانية تلتهم منجزات التنمية وتقوضها. فهناك رصيد متجدد من البطالة الهيكلية مع تغير صفات العاطلين ومؤهلاتهم، ففى الخمسينيات والستينيات كان الشكل السائد للبطالة غالباً فى قطاع الزراعة، وفى السبعينيات والثمانينيات نجد البطالة بين الخريجين من التعليم العالى هى السائدة.

وتعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلي نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة في أقل قدر ممكن من الزمن. وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهة مشكلة البطالة، وهي تحدث في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل.

ويتوقف حجم القوي العاملة على حجم السكان وشكل الهرم السكاني، بينما تتوقف فرص العمل على مدي زيادة معدلات النمو. والبطالة هي زيادة القوي البشرية الراغبة في العمل والتي تبحث عن فرص العمل المتاحة، فالبطالة هي تعطيل لجزء من قوه العمل في الاقتصاد القومى، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج، وتقاس في العادة بمعدل يسمي معدل البطالة، وتحدث البطالة نتيجة لانخفاض الاستثمارات أو الهبوط في دورة النشاط الاقتصادي نتيجة لحدوث الكساد أو للتغير في التكنولوجيا أو التغير في طلب المستهلكين أو عدم تأهيل العمالة بما يتناسب مع التغيرات في سوق العمل، وتنتج البطالة عادة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب وجانب العرض. وتحدث التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة عندما لايستطيع الاقتصاد توليد قدر كافي من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب في العمل.

والبطالة تؤدي إلي إهدار طاقة من الناحية الاقتصادية، وإلي عنف اجتماعي واضطراب سياسي في بعض الأحيان، كما أنها تولد لدى الفرد الذى يعانيها شعورا بالنقص بالإضافة إلى

الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال، والفرد العاطل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط، والبطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه، وكذلك في الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات سلبا وينعكس الأمر على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء.

ويتناول المبحث الثانى شرح مشكلة البطالة فى مصر وأسبابها واقتراح استراتيجية قومية لعلاج مشكلة البطالة فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: تصنيف العمالة وأنواع البطالة فى النظرية والتطبيق.

المطلب الثانى: تحليل لمشكلة البطالة فى مصر.

المطلب الثالث: أسباب مشكلة البطالة في مصر.

المطلب الرابع: اقتراح استراتيجية قومية لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر.

المطلب الأول: تصنيف العمالة وأنواع البطالة فى النظرية والتطبيق:

أولا: البطالة في الفكر الاقتصادي:

(أ) مفهوم البطالة في الفكر الكلاسيكي:

فرقت المدرسة الكلاسيكية بين نوعين من البطالة، الأولى هي البطالة الاختيارية وهم الأفراد القادرون على العمل وليرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، والثانية هي البطالة الإجبارية وهي تشير إلي وجود إفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند الأجور السائدة وليجدونه. ويري أصحاب هذه المدرسة أنه اذا ترك سوق العمل حراً دون تدخل فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن، بحيث أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد فرصة عمل، وبالتالي لاتوجد بطالة إجبارية وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية.

ويقرر الفكر الكلاسيكي أن السبب الرئيسي في وجود البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية من خلال تحديد حد أدني للأجور أعلي من أجر التوازن، وفي هذه الحالة تحدث البطالة الإجبارية طالما أن التدخل أدي إلي جمود الأجر الحقيقي، ولكن النظرية الكلاسيكية فشلت في تفسير الكساد الكبير الذي حدث خلال الفترة من ١٩٢٩ إلي ١٩٣٣ أو علاجه بالرغم من انخفاض الأجور الحقيقية لمستويات دنيا حيث زادت البطالة واستمرت في مستويات مرتفعة.

(ب) مفهوم البطالة في الفكر الكينزي:

يري الفكر الكينزي أن العامل المحدد لمستوي التوظف ليس الأجر الحقيقي ولكنه مستوي الطلب الفعال، وأن البطالة تحدث لعدم كفاية الدخل القومي، مما يستلزم بالضرورة العمل على زيادته حتى يزيد الطلب الفعال ويكون كافيا للوصول إلي حالة التشغيل الكامل. وأوضح كينز أن العمالة الكاملة لاتتحقق إلا اذا كان الطلب الكلي كافياً لاستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة، أما اذا كان الطلب الكلي أقل من المستوي اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر فجوة انكماشية، وبالتالي تحدث بطالة إجبارية وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلي للاقتصاد.

وزيادة الطلب الكلي بمقدار الفجوة الانكماشية يؤدي إلي زيادة الناتج الكلي أو الدخل الكلي وبالتالي توفير فرص عمل والوصول إلي طلب العمالة الكاملة، وقد رأي كينز أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة.

(جـ) البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث:

يسود في الفكر الاقتصادى الحديث أن البطالة تحدث نتيجة لأربعة أنواع هي: البطالة الاختيارية والبطالة الهيكلية والبطالة الدورية والبطالة المقنعة، ونشرحها فيما يلى:

(١) البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment :

هى البطالة الناشئة عن تغيرات ثابتة فى الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهى تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل، واصحاب الاعمال، كما تحدث بسبب الوقت الذى يقضية الباحثون عن العمل للحصول على فرصة العمل. فالبطالة التى تحدث عن طريق التغير الثابت فى سوق العمل يطلق عليها البطالة الاحتكاكية وهى تحدث لسببين هما: نقص معلومات أصحاب الأعمال عن العمال المتاحة والكفاءات الازمة لأعمالهم، ونقص معلومات العمال عن فرص العمل المتاحة من قبل أصحاب الأعمال.

وهكذا فان السبب الأساسى للبطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات، فعدد فرص العمل ربما يتناسب وعدد الأشخاص الباحثين عن العمل، وكذلك مؤهلات الباحثين عن العمل ربما تلائم احتياجات الأعمال من تلك المؤهلات. ومع ذلك تظل البطالة الاحتكاكية قائمة لأن المؤهلين من الباحثين عن العمل يحتاجون الى وقت وبذل كثير من النفقات للتعرف على الوحدات التى تطلب خدماتهم، والعكس صحيح. وأصحاب الأعمال الذين يبحثون عن عامل جديد نادرا ما يوظفون أول عامل يتوجه الى مكتب العمل التابع لهم. فهم يريدون الحصول على أفضل عامل متاح لهم لتحقيق أهدافهم. ذلك أن تشغيل عمال غير أكفاء أمر عالى التكلفة.

وقد يكون تحديد العمالة المطلوبة أحيانا ذا تكلفة كبيرة. وعلى هذا فان أصحاب الأعمال يبذلون الوقت والموارد فى محاولة للحصول على العمال الذين تتناسب مؤهلاتهم مع فرص العمل لديهم. كما أن الأفراد الباحثين عن العمل لايلتحقون بأول فرصة عمل تتاح لهم، انهم أيضا يبحثون عن فرص العمل البديلة المتاحة لهم ليختاروا من بينها أفضل الفرص التى تناسبهم. انهم يبذلون تكلفة البحث عن العمل واجراء المقابلات أو الاختبارات بهذا الشأن، وطرق ابواب مكاتب التشغيل، كل هذا من أجل الاختيار بين الفرص المتاحة. وكما يجد الباحثون عن العمل الكثير من فرص العمل البديلة المتاحة لهم، فان الفوائد المحققة من البحث عن فرص عمل أخرى اضافية تتناقص. وفى نهاية الأمر فان العمال فى حالة البطالة يقررون أن الفائدة من البحث عن العمل، أى فرص عمل أخرى غير تلك التى قاموا بها، لاتساوى التكلفة المبذولة فى سبيل ذلك، ويختارون أفضل البدائل الموجودة أمامهم. كل هذا يستغرق وقتا، وخلال ذلك الوقت فان الباحثين عن العمل يشكلون البطالة الاحتكاكية فى الاقتصاد.

السياسات التى تؤثر على تكاليف وفوائد البحث عن عمل تؤثر كذلك على مستوى البطالة الاحتكاكية. فاذا تناقصت تكلفة البحث عن فرصة العمل بالنسبة للعامل، فانه سوف يبذل وقتا أطول فى البحث عن العمل، ذلك أن تعويضات البطالة المرتفعة مثلا تجعل استمرار البحث عن فرص العمل

المرغوبة أقل تكلفة. وعلى هذا فان أى زيادة فى هذه التعويضات سوف تجعل العمال يزيدون من الوقت المبذول فى البحث عن فرص العمل، وبناء على ذلك يتزايد معدل البطالة الاحتكاكية. وعلى النقيض من ذلك فان أى تحسن فى تدفق المعلومات عن العمل سوف تنقص الفوائد المحققة من بذل وقت أطول فى البحث عن عمل. ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فان الطرق المحسنة لنشر المعلومات عن فرص العمل بين العمال العاطلين تتيح لهم أن يختاروا من بين الفرص البديلة المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر. وعلى هذا فان بعض الاقتصاديين يعتقدون بأن انشاء بنك قومى للمعلومات الخاصة بفرص العمل سوف ينقص الوقت الذى ينفق فى البحث عن العمل ويقلل من البطالة الاحتكاكية.

اذن تشير البطالة الاحتكاكية إلي وجود أفراد بدون عمل وقادرين عليه ويبحثون عنه أو عن وظيفة أفضل من سابقتها، وهذا النوع من البطالة يعتقد أنها حتمية وتمثل جزء مرغوب فيه، حيث ينتقل العمال بإرادتهم بين الوظائف المختلفة نتيجة للرغبة في زيادة الأجر أو زيادة الإنتاجية، وهذا يؤدي إلي زيادة الدخل وتوفير نوعية وحصص عمالة أفضل من الموارد البشرية، وبالتالي يتحقق نمو في الناتج القومى والذي يؤدي إلي خلق فرص عمل إضافية. وعادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية بين الأفراد هي قصيرة الأجل ومن العوامل التي تؤثر فيها هو مدي توفر المعلومات عن سوق العمل وسوق العمالة وتكلفة البحث عن فرصة العمل، وبالتالي السمة المميزة للبطالة الاحتكاكية هي أنها مؤقتة وأن الاحتكاك لسوق العمل لابد من أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة.

(٢) البطالة الهيكلية Structural Unemployment :

هى البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية فى الاقتصاد ويترتب عليها انعدام التوافق بين الأعمال المتاحة والعمال الراغبين فى العمل وتستمر فرص العمل قائمة لأن العمال غير المشتغلين لاتؤهلهم امكانياتهم للالتحاق بها. وهناك أسباب كثيرة للبطالة الهيكلية. فالتغيرات الحركية فى الطلب قد تغير مستويات المهارات المطلوبة لبعض الأعمال. حيث تتقادم بعض المهارات بينما يتزايد الطلب على البعض الآخر بحيث لايكفى المعروض منه للوفاء بذلك الطلب المتزايد.

كما أن تدفق العمال صغار السن قليلى الخبرة والذين لاتلائم امكانياتهم مع فرص العمل المتاحة قد يكون سببا فى البطالة الهيكلية. والتغيرات المفاجئة فى الاتفاق على الدفاع وأوجه الانفاق الحكومى الأخرى كثيرا ما تشجع على تزايد الطلب، وتزايد فرص العمل فى مجال ما، بينما ينتج عنها فائض عرض وبطالة فى مجال آخر. والعوامل التنظيمية، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور، تضعف دوافع وحدات قطاع الأعمال لتوفير فرص التدريب الذى يتطلب تحسين العلاقة بين فرص التدريب الذى يتطلب تحسين العلاقة بين فرص العمل المتاحة والعمال الموجودين.

كذلك فان البطالة الهيكلية ربما تتأثر أيضا بكل من عمر وجنس قوة العمل، وتدفق الشباب من العمال يؤدى الى تزايد البطالة الهيكلية، لأن شباب العمال يغيرون أعمالهم كثيرا وتكون لديهم الرغبة فى الانتقال من قوة العمل الى التعليم والعودة مرة أخرى الى قوة العمل، بدرجة أكبر من غيرهم من العمال الكبار. وعلى ذلك فان معدل البطالة بين الشباب يتزايد عنه بالنسبة لكبار السن، واذا كانت نسبتهم كبيرة من اجمالى قوة العمل فانهم سوف يرفعون المعدل الكلى للبطالة الى أعلى. وبنفس الطريقة فان تزايد العائلات ذات المصدر المزدوج للكسب سوف يؤدى الى تزايد معدل البطالة. فعندما

يعمل كل من الزوج والزوجة فانه يصبح من السهل على أى منهما تغيير الاعمال، وقضاء فترة أطول فى البحث عن عمل، والانتقال بين قوة العمل والتعليم مثل القيام بالعمل المنزلى أو تربية الاطفال. كما أن تغيير أحد الزوجين لعملة قد يقتضى تغيير قرينه أيضا للعمل الذى يمارسه.

وتنشأ البطالة الهيكلية من قصور الطاقات الانتاجية المتوفرة فى الاقتصاد القومى عن استيعاب من يرغبون فى العمل، وتعتبر من مؤشرات التخلف الاقتصادى. وتشير البطالة الهيكلية إلي ذلك النوع الذي يحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد بحيث تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة، ويحدث هذا النوع نتيجة للانخفاض الحاد والكبير في طلب المستهلكين، حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون إمكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية، أو قد تحدث نتيجة لإحلال التكنولوجيا والتي تحدث تغيير في هيكل أو تركيب الطلب الكلي على العمالة وبالتالي عدم قدرة قوة العمل على الاستجابة جزئياً أو كلياً إلي الهيكل الجديد للطلب على العمل، حيث يؤدي التغير التكنولوجي إلي استخدام فنون إنتاجية جديدة ونوعيات جديدة من السلع تحل بدلاً من القديمة، ويترتب على ذلك فقد فرص عمل حيث أن العمال القدامي ليستطيعوا التكيف في الأجل القصير مع فرص العمل الجديدة التي أحدثتها التكنولوجيا لاختلاف قدراتهم أو مؤهلاتهم. والاختلاف الهام بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية هو أن العمال الموجودين في بطالة احتكاكية لديهم مهارات مرتفعة بينما العمال الموجودين في بطالة هيكلية غير مؤهلين للعمل إلا بعد إعادة التدريب والتعليم الإضافي.

(٣) البطالة الدورية Cyclical Unemployment :

البطالة الدورية هى البطالة الناشئة عن الركود Recession فى قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلى على العمل. وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج القومى الاجمالى، ويحدث تناقص فى الطلب على العمل على المستوى الكلى. وقد رأينا سابقا أنه عندما يتناقص الطلب على بعض الصناعات، بينما يزداد على صناعات أخرى تنشأ من البطالة الاحتكاكية ما دام العمال واصحاب الأعمال لاتتوافر لديهم معلومات كافية عن فرص العمل المتاحة والعمال الذين يمكن تشغيلهم. ويساعد نقص المعلومات أيضا فى تفسير ما يؤدى اليه انخفاض الطلب الكلى على العمل من بطالة. فعندما يتناقص الطلب على العمل فان بعض العمال يسرحون من العمل أو لايجدون فرصة العمل عند معدل الأجر السائد. وفى البداية فان العمال يكونون غير متأكدين مما لو كانوا قد ابعدوا عن العمل بسبب تحول معين فى الطلب عن انتاج صاحب العمل السابق أو بسبب انخفاض عام فى الطلب الكلى. وفى ظل عدم التحقق من تدهور توقعاتهم، فانهم يستمرون فى البحث عن عمل بنفس الأجر السابق، لذلك تتزايد البطالة.

يتضح من ذلك أن التناقص فى الطلب الكلى، يؤدى الى انخفاض مستوى العمالة اذا لم يتناقص معدل الأجر، وحيث أن العمال يتوقعون أن يجدوا فرص عمل عند الأجر المرتفع فانهم لايقبلون الأجر المنخفض فى البداية وتنتج بطالة دورية. واذا كانت البطالة احتكاكية فان العمال يكونون قادرين على ايجاد فرص عمل بسرعة بنفس معدل الأجر السابق أو قريبا منه، أما لو أن

البطالة قد نشأت بسبب تناقص الطلب الكلى، فان بحث الكثير من العمال عن العمل بنفس معدل الأجر السابق يكون غير ذى جدوى. ويكون امد البطالة بالنسبة لهم أطول مما يتوقعون.

ومع الوقت فان العمال العاطلين يخفضون توقعاتهم ويقبلون اجراء تخفيضات على أجورهم. ومع ذلك فقد يتزايد انخفاض الطلب الكلى فى نفس الوقت الذى انخفضت فية توقعات العمال ومن ثم قد يستمر المستوى المرتفع للبطالة الدورية أو يزداد الأمر سوءا. وبعد توقف الطلب الكلى عن الانخفاض يحدث انخفاض تدريجى فى البطالة الدورية حيث تكون توقعات العمال عن فرص العمل أكثر واقعية. فكلما كان انخفاض الطلب الكلى أكبر، كان انخفاض الأجور اللازم للتخلص من البطالة الدورية أعظم، وكان الوقت اللازم ليقوم العمال بتعديل توقعاتهم عن الأجور وفقا للمعدل المنخفض أطول. على أن الانخفاض الكبير فى الطلب الكلى سوف يؤدى الى زيادة حادة فى معدل البطالة، وامتداد فترات البطالة أكثر من المعدل العادى.

فالبطالة الدورية هي التي تحدث نتيجة للتذبذب في الدورات الاقتصادية وتحدث نتيجة لانخفاض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي، وبالتالي كلما انخفضت الدورة الاقتصادية كلما انخفض الناتج الكلي وازدادت معدلات البطالة وهذا يحدث في فترات الركود والكساد حيث ينخفض الناتج ويظل مستوي الأسعار مرتفعاً في حالة الركود وينخفض في حالة الكساد، وذلك مثلما حدث في فترات الركود في الاقتصاد العالمي في الفترة من ١٩٢٤ إلي الفترة ١٩٢٧، وحدث الكساد العالمى الكبير سنة ١٩٣٣ والذي قوض الأنشطة الاقتصادية وأدي إلي ظهور نسب بطالة مرتفعة وحدوث الكساد العالمى الكبير.

ويري بعض الاقتصاديين أن هذا التذبذب في الدورة الاقتصادية ناتج عن السياسات المقيدة المؤدية إلي الانكماش أو إلي ارتفاع معدلات التضخم أو إلي الاختلاف في القرارات والنظم الاقتصادية، ويري فريق آخر أن السبب يرجع إلي اكتشاف المبتكرات الحديثة والتي تؤدي بالاستثمار في إنتاجها حالة من الرواج، وبالتالي توفير فرص العمل، وفي حالة عدم وجودها ينخفض الناتج وتنخفض فرص العمل وتحدث البطالة. ويري فريق ثالث أن الرواج يتحقق خلال فترات الحروب حيث يشتد الطلب على سلع ومعدات القتال وبالتالي يتحقق الرواج ويزداد الطلب على العمل وبعد انتهاء فترة الحرب ينخفض الطلب على العمال وبالتالي تحدث البطالة الدورية.

(٤) البطالة المقنعة:

البطالة المقنعة تحدث فى حالة وجود بعض الأشخاص في وظائف يتقاضون عنها أجور بينما لايضيفون إلي الإنتاجية، والاستغناء عنهم لايؤثر على حجم الإنتاج. وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات التضخم السكاني، وفي الأجهزة الحكومية الكبيرة وفي وحدات الإنتاج المملوكة للدولة حيث يتم التشغيل لأغراض اجتماعية وسياسية، وهذا يعني أن البطالة المقنعة تحدث عندما يوجد عدد من العمال يفوق العدد المطلوب للعمل بحيث اذا تم سحب هذا الفائض فلن يؤثر ذلك على كمية الإنتاج. فالبطالة المقنعة تشير إلي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن عدد من العمال دون أن يؤثر ذلك على الناتج الكلي ومن ثم هي الحالة التي تنخفض فيها الإنتاجية الحدية إلي الصفر. وقد أشار ديفيد

ريكاردو الى البطالة المقنعة فى عرضة " لقانون تناقص الغلة" الذى ينطبق على الدول الفقيرة والمتخلفة ولكن هذا النوع انتشر فى النظم الاشتراكية وفى الجهاز الادارى الحكومى خاصة فى الدول النامية.

ثانيا: تصنيف العمالة والبطالة طبقا لمنظمة العمل الدولية:

البطالة وفقا للمفهوم الاقتصادى العلمي هى الحالة التي لايستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا. ووفقا لذلك يوجد بعدين للبطالة: الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، والثاني عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل. وطبقا لذلك قامت منظمة العمل الدولية ILO بتصنيف العمالة وتحديد البطالة كما يلى:

(أ) العاملون بلا أجر نقدى:

ويقصد بهم خاصة العاملين بالزراعة وابنائهم فى الريف، أما فى المدن فيمكن أن يضم اليهم الصبية العاملين لدى الحرفيين وذلك لضآلة الأجر الذى يحصلون علية ولأنهم يتعلمون حرفة. وفى الدول النامية الافريقية تعد هذه الفئه من العاملين أغلبية القوى العاملة فى المجتمع وتصل الى حوالى ٩٠%، فكلما زاد نصيب الزراعة فى القوى العاملة زاد الوزن النسبى لهذه الطائفة من العاملين.

(ب) العاملون النظاميون:

والعاملون النظاميون هم عكس المجموعة السابقة، وتشمل العاملون فى الحكومة والشركات فى ظل عقود عمل توفر قدر كبير من الاستقرار فى العمل وثبات الدخل، وتفتح فرص الترقى وزيادة الأجر، وتوفر التأمين الاجتماعى. ومصدر البيانات لهذه الفئه وزارة القوى العاملة. وقضية البطالة فى مصر ترتبط أساسا بضيق فرص العمل النظامى وعجزها عن استيعاب خريجى التعليم العالى والمتوسط.

(جـ) العاملون مقابل دخل منخفض:

العاملون مقابل دخل منخفض أى يحصلون على دخل يقل عادة عن دخل العامل فى القطاعات النظامية Formal Sector، وتضم هذه المجموعة العمالة الموسمية أو العارضة فى قطاع التشييد والمشروعات الكبرى، والعاملون بالقطعة لتوزيع منتجات شركات محلية مرتبطة بشركات عالمية مثل كوكاكولا أو المنظفات الصناعية والصابون والسجائر، كذلك عمال المصانع الصغيرة. وهذه المجموعة تعتبر جزء أساسى فى القطاع غير المنظم Informal Sector الذى يتميز بانخفاض الدخل وعدم استقرار العمل والحرمان من التأمينات الاجتماعية والتنظيم النقابى.

(د) المهمشون Marginalists:

وهم أفراد فى سن العمل ويرغبون فية، الا أنهم لاينجحون فى الارتباط فى عمل ثابت أو مهنة محددة، وهم على هامش العملية الانتاجية الاجتماعية، بمعنى أن اختفاؤهم لايؤثر على معدلات الانتاج السائدة فى المجتمع. ويشيع فى اوساط المهمشين فقدان الشعور بالانتماء والجريمة وتعاطى المخدرات والمسكرات والسرقة والدعارة، وجرى تصنيف المهمشين فى الفئات التالية:

١- احتياطى العمالة الاحتمالى Latent Labour Reserve:

وهذه الفئه من الممكن أن تجذبها فرص العمل الجديدة التى يمكن أن تتيحها التنمية فى شكل عمل عارض، مثل ربات البيوت اللاتى يعملن بالقرب من منازلهم أو الريفيون الذين يحضرون الى المدينة للعمل فى قطاع التشييد مؤقتاً ثم يعودوا الى قراهم بعد انتهاء المشروع.

٢- احتياطى العمل العائم Floating Labour Reserve:

وأفراد هذه الفئه يعيشون فترات عمل تتبعها فترات بطالة ثم عمل وهكذا. مثل عمال التراحيل، وهذه الفئه مثل سابقتها تعمل على عدم ارتفاع الأجور.

٣- احتياطى العمل النشيط Active Labour Reserve:

وهم المسجلون كطالبى عمل وهذه الفئه تظهر فى عمليات حصر البطالة كما فى القرارات الرسمية ومسح القوى العاملة، واغلبها من الشباب.

٤- فائض السكان الراكد Stagnant Surplus Population:

وأفراد هذه الفئه فى حالة بطالة طويلة الأمد ومن لايقدرون بسبب عضوى أو نفسى على العمل، غير مؤهلين لحرفة معينة، أميون يعانون من المرض وسوء التغذية. وهؤلاء المشردون وأطفال الشوارع محل احتقار اجتماعى ومرتع للجريمة والانحلال الخلقى والأسرى وبؤرة للجريمة واثارة الشغب. وتزايد الفئات المهمشة يرجع الى فشل برامج التنمية المتبعة فى معظم دول العالم الثالث.

ويشير مفهوم قوة العمل إلى أولئك القادرين من الناحية الصحية والبدنية على العمل وتبلغ أعمارهم خمسة عشر عاماً فأكثر ذكوراً وإناثاً، سواء أكانوا ضمن المشتغلين أم المتعطلين. وهذا التعريف يخرج بالطبع جميع الملتحقين بالمراحل الدراسية والقائمين بالأعمال المنزلية وغير القادرين على العمل والمحالين على التقاعد أو غير المشتغلين ولا يبحثون عن عمل وليس لديهم الاستعداد للعمل. ويتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفارق بين حجم مجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين. أما نسبة البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل ذكوراً وإناثاً مضروباً في مائة، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

نسبة البطالة = عدد العاطلين × ١٠٠

إجمالي القوى العاملة

ومن الأهمية الإشارة إلى أن نتائج المعادلة السابقة ومخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسين، الأول ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسمياً لدخول قوة العمل. أما العامل الثاني فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل، التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلاً عن العمل. وسبق توضيح هذين العاملين وبلورتهما وفقاً لهدف هذه الدراسة.

ثالثا: مفهوم العمالة الكاملة Full Employment:

تهدف معظم دول العالم الى الوصول الى العمالة الكاملة، وأصبح من أولويات السياسة الاقتصادية أن تعمل الحكومات على الوصول الى العمالة الكاملة، ومازالت كل الآراء تدعم أهداف

هذه السياسة. ولكن ماذا تعنى العمالة الكاملة ؟ ان هذا الاصطلاح غامض الى حد ما. ولعله من الواضح الآن أن شيئا من البطالة يحدث حين يقضى العمال وقتا فى البحث عن فرص العمل المتاحة أمامهم، وفى اثناء ذلك الوقت يعتبرون فى حالة بطالة. كذلك فان أصحاب الأعمال يقضون وقتا فى اختيار العمال الذين يحتاجونهم من بين العمال الموجودين. والبحث عن الفرصة المناسبة للعمل من قبل العمال أو على العمال المؤهلين للمهام المطلوبة من قبل أصحاب الأعمال فى معظمها عملية تتسم بالكفاءة حيث تؤدى الى التوفيق بين مهارات العاملين والمهارات اللازمة لتنفيذ الأعمال الانتاجية، أى تؤدى الى تخصيص أفضل القوى العاملة. وليس يخفى أنه عندما يتحدث معظم الناس عن العمالة الكاملة فانهم لايعنون بذلك انعدام البطالة تماما أى تكون البطالة صفرا. حيث أن جزءا من البطالة يعكس تغيرات سوق العمل. ولكن كم يكون ذلك الجزء من البطالة الناشئ عن حركية سوق العمل ؟

ويعرف علماء الاقتصاد العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذى يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية، مع السماح لمعدل عادى من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادى. وفى الاقتصاد الامريكى كمثال فانه يصل الى مرحلة العمالة الكاملة عندما تصل نسبة العمالة الى حوالى ٩٥% من اجمالى قوة العمل.

وحتى لو أن المفهوم الاقتصادى للعمالة الكاملة ليس محددا تماما، الا أنه يجسد الفكرة التى مؤداها بانه فى وقت ما يوجد بعض من المعدل العادى للبطالة فى الاقتصاد الديناميكى المتغير. وهذا المعدل العادى من البطالة ينتج عن عناصر احتكاكية وهيكلية ويستمر عبر المستقبل. ومع ذلك فهو ليس ثابتا. ذلك فان التغيرات فى تركيب قوة العمل وكذلك فعالية المنظمات النقابية والسياسية سوف تؤثر على هذا المعدل.

ولا يغيب عن الذهن أن السياسات العامة تؤثر على المعدل العادى للبطالة، فقد تؤدى بعض السياسات الى زيادة المعدل العادى للبطالة، ومثال ذلك مايلى:

(أ) السياسات التى تشجع العمال على رفض عروض العمل، مع استمرار البحث عن فرص عمل أخرى.

(ب) السياسات التى تمنع أصحاب الأعمال من تقديم عروض عند معدلات الأجور التى تمكنهم من توفير فرص العمل والتدريب للعمال الاقل مهارة.

(ج) السياسات التى تعمل على تخفيض تكلفة الفرصة البديلة لأصحاب الأعمال فى استخدامهم لتسريح العمال كوسيلة لتعديل معدلات الانتاج بما يزيد من المعدل العادى للبطالة.

وهذا يعنى أن معدل العمالة الكاملة، أى المعدل الفعلى للتوظيف الذى يمكن تحقيقة وتعزيزة فى المستقبل خلال الأوقات العادية، يتوقف على اتجاهات السياسة العامة الى حد بعيد. وبدون الاقلال من أهمية العمالة الكاملة، فانه يجب ألا ينسى بأن العمالة وسيلة لتحقيق غاية. فتشغيل القوة العاملة هو السبيل الى انتاج السلع والخدمات المرغوبة. لذلك تصبح العمالة الكاملة مفهوما لامعنى له اذا كانت تعنى العمل فى أعمال غير انتاجية. أما هدف العماله الكاملة الواضح فهو العمالة المنتجة، أى العمالة التى يتولد عنها سلع وخدمات يرغبها المستهلك بأدنى تكلفة ممكنة.

رابعا: الناتج القومى الاجمالى الفعلى والمحتمل وعلاقته بمعدل البطالة:

لو أن اقتصادا ما يسعى الى تحقيق الناتج القومى المحتمل فان تحقيق العمالة الكاملة يصبح هدفا أساسيا. وعندما يزيد المعدل الفعلى للبطالة عن المعدل العادى، فان الناتج الفعلى للاقتصاد يهبط عن الناتج المحتمل، وذلك لأن بعض الموارد الانتاجية التى يمكن توظيفها تكون مستخدمة على نحو أقل كفاءة.

والناتج المحتمل هو مستوى الناتج الذى يمكن تحقيقة وتعزيزه فى المستقبل فى ضوء مستوى معين لقوة العمل، والانتاجية المتوقعة للعمل، والمعدل العادى للبطالة الذى يتناسب مع العمل الكفء لسوق العمل. وقد يختلف الناتج الحقيقى عن الناتج المحتمل خلال فترات من الزمن. ويعرف علماء الاقتصاد الناتج المحتمل بأنه كمية الناتج المتوقعة فى ظل العمالة الكاملة. أنه لايمثل اذن المستوى الاقصى المطلق للانتاج الذى يجب أن يتحقق فى زمن الحرب، أو غير ذلك من الفترات التى تتسم بمستوى غير عادى من الطلب الكلى، ولكنه ذلك الانتاج الذى يمكن تحقيقة من خلال زيادة معدلات الاستخدام فى ضوء الظروف العادية جداً.

والمفهوم الخاص بالناتج المحتمل Potential Output يشمل فكرتين أساسيتين هما:

أ. الاستخدام الكامل للموارد بما فى ذلك العمل.

ب. الاقتصاد ذو القدرة المقيدة على زيادة العرض. وعلى ذلك فالناتج المحتمل قد ينظر اليه على أنه الحد الاقصى لمستوى الناتج الذى يتناسب مع الموارد المتاحة واجراءات تنظيمية معينة.

وتتضمن تقديرات مستويات الناتج المحتمل ثلاثة عناصر أساسية وهى: حجم قوة العمل وانتاجية العمل، والمعدل العادى للبطالة. وحيث أنه لايمكن توقع هذه العوامل بشكل مؤكد فليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على معدل الانتاج المحتمل للاقتصاد الامريكى. واعتمادا على توقعات الناتج المحتمل نجد أن تطور الاقتصاد الامريكى بعد الحرب العالمية الثانية يوضح أنه أثناء الخمسينيات كان معدل البطالة أعلى من المعدل العادى ووجدت الطاقة العاطلة لأن مستوى الطلب الكلى كان غير كاف لتحقيق العمالة الكاملة. وكانت الفجوة بين الناتج القومى الاجمالى المحتمل، والواقعى كبيرة اثناء فترات الركود.

المطلب الثاني: تحليل لمشكلة البطالة في مصر:

يشكل عنصر العمل أهم عناصر الإنتاج، باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج السلعي والخدمي. وقوة العمل بهذا المعنى هي العنصر الإنتاجي الحاسم أو هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أية دولة. ونظرا لأن قوة العمل هي عنصر إنساني، فإن عملها أو تعطلها له أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. كما أن إنتاجيتها التي تتحدد بمستواها التعليمي والمهاري وبمدى حداثة الفن الإنتاجي الذي تعمل في إطاره وبالذات مدى حداثة الآلات التي تستخدمها ومدى كفاءة النظام الإداري ومدى تطور البنية الأساسية والخدمات المساعدة. هذه الإنتاجية تشكل عاملا محددا رئيسيا للقدرة التنافسية لأي اقتصاد.

وتتزايد الوطأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة، كلما تركزت في المتعلمين وفي الفئات العمرية التي تندرج تحت تصنيف الشباب، حيث تكون الطاقة المهدرة من عنصر العمل أكثر كفاءة وقدرة على العمل، كما أن حيويتها السياسية تكون أعلى ويكون استعداد هذه الفئات للعنف السياسي والجنائي أعلى بحكم السن الصغيرة والخبرة الحياتية المحدودة والإحباط الشديد الذي تولده حالة البطالة، والتي تصدم كل طموحات الشباب بعنف وبلا هوادة. كذلك، فإن جانبا كبيرا من الشباب المتعطلين، يكون في مرحلة تكوين المستقبل المهني والحياة المستقلة على المستوى الاجتماعي، وبالتالي يشكل التعطل، إطالة لأمد استمراره في حالة اعتماد على أسرته أو بمعنى آخر، بقائه عالة عليهم، وهي حالة تخلق توترات اجتماعية أسرية، فضلا عما تخلقه من نقمة من جانب الشباب المتعطلين تجاه الدولة المقصرة في حقهم وتجاه المجتمع عموما، وأحيانا، تجاه الطبقة العليا من رجال الأعمال الذين ينظر إليهم الكثيرون على أنهم يملكون الكثير وتقدم لهم الدولة الكثير في الوقت الذي لا يقومون فيه بدور مؤثر في تشغيل الاقتصاد وخلق فرص العمل.

تعد مشكلة البطالة من أهم واخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري، وتعد البطالة مشكله اقتصادية واجتماعيه ذات أهمية كبيره لأن تفاقمها يؤدى إلى حدوث اضطراب وخلل كبير في المجتمع. وتتجلى خطورة هذه المشكلة في التزايد الكبير الذي يحدث في عدد العاطلين وأيضا في نوعية هذه المشكلة، لأن معظم العاطلين أو غالبيتهم في المجتمع المصري من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة، وتظهر خطورة هذا النوع من البطالة في أن هذه الفئة هى الأكثر وعيا وطموحا في المجتمع، ووجودهم في هذا الوضع قد يجعلهم أكثر إحباطا وتمردا بالإضافة إلي أن الدولة تنفق الكثير على تعليم هؤلاء دون أن تجنى منهم أى فائدة تذكر، كما أن البطالة لاتؤثر فقط على الأفراد العاطلين بل أنها تمتد أيضا إلى أسرهم ويظهر ذلك في انخفاض دخل الأسرة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لأسر العاطلين.

وتساهم مجموعة من العوامل الخارجية في إضعاف معدلات الاستثمار، وبالتالي تؤدى لزيادة حجم البطالة. من هذه العوامل انخفاض الحصيلة من بيع البترول المصري نتيجةً لانخفاض أسعارها إلى جانب قلة حجم الصادرات المصرية الأخرى. يضاف إلى ذلك تفاقم مشكلة ديون مصر الخارجية، وزيادة أعباء خدمة الدين مع ما صاحب ذلك من قيود على قدرة مصر على الاقتراض. كل هذه عوامل وأسباب ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة واتخذت مشكلة البطالة أبعادًا اقتصادية وسياسية واجتماعية.

وسوف نتناول دراسة تطور حجم ونوعية البطالة في مصر وأسبابها واقتراح استراتيجية قومية لعلاج مشكلة البطالة فى مصر.

أولا: بعض المشاكل الاحصائية بشأن معدل البطالة ومعدل العمالة البطالة في مصر:

(١) مشكلة تعريف البطالة ومن لايعمل:

ان تعريف من لايعمل لايخلو من الغموض والالتباس، حيث أن الأفراد الذين يحسبون ضمن البطالة هم الأفراد الذين يمكنهم العمل ويبحثون، وعمال ينتظرون العودة الى العمل الذى فصلوا منه. وهذا يمكن أن يؤدى الى بعض المظاهر المتناقضة، وعلى سبيل المثال فان الشخص الذى يترك البحث عن عمل لأن جهوده فى البحث عن عمل لاتجد تشجيعا لايعد عاطلا، ومن ناحية أخرى فان العامل الذى يحصل على استغناء بسبب اجازة طويلة لظروف خاصة ويتقاضى تعويضات البطالة يعد عاطلا.

وعلى هذا فانه يمكن القول أن الاصطلاح الاحصائى للبطالة يؤدى الى أمرين:

أ. استبعاد اشخاص رغم تفضيلهم للعمل أو العمل فترة اطول.

ب. احتساب اشخاص تشملهم العمالة ولكنهم غير جادين فى البحث عن عمل.

وهكذا نجد عمالا لايسعون للبحث عن عمل بسبب توقعاتهم التشاؤمية ولكنهم لايحسبون ضمن البطالة لمجرد انهم لايبحثون بجدية عن العمل. وليس ثمة ريب أن هؤلاء العمال الذين تخيب امالهم يشكلون نسبة كبيرة من القوة العاملة خلال الكساد الشديد. والاشخاص الذين يعودون لاستكمال تعليمهم بالجامعات والمدارس لايعدون فى حالة بطالة لمجرد انهم لايجدون عملا. ونفس الشئ بالنسبة لمن يعملون بعض الوقت ويرغبون فى العمل طول الوقت يفضل وصفهم بأنهم فى حالة عمالة عن وصفهم بالبطالة حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة فى الأسبوع. وهؤلاء الأشخاص لايعملون كل الوقت بكل تأكيد اذا لم يكونوا عاطلين.

ومن جانب آخر فان بعض الأشخاص يصنفون على انهم فى بطالة اذا لم يكونوا جادين فى البحث عن العمل فى السوق. فالفرد الذى يرفض العمل المتاح له لأنه أقل جاذبية من الجمع بين العمل المنزلى مع الاستمرار فى البحث عن عمل والحصول على تعويض البطالة. والاستفادة من البرامج الحكومية للرفاهية، يعد ضمن البطالة. ومن ناحية أخرى فان التسجيل للعمل بهدف الاحتفاظ بالدعم والمساعدات يزيد غموض احصاءات البطالة فبعض الأفراد يسجلون أنفسهم ومن ثم يحسبون ضمن البطالة بهدف أساسى هو الاحتفاظ بدعم الغذاء والمساعدة.

(٢): مشكلات تفضيل الأخذ بمعدل البطالة أو معدل العمالة:

كل ماسبق ذكره هو مثال فقط لبعض المشاكل الاحصائية التى تواجه المجتمع عند حساب معدل البطالة ومعدل العمالة. وبعض الاقتصاديين يرون أن معدل العمالة أكثر موضوعية واغزر معنى كمؤشر للعمل المتاح عن معدل البطالة، ومعدل العمالة المدنية هو عدد الأفراد العاملين من سن ١٦ سنة فأكثر من قوة العمل المدنية فى سن العمل. وكل من هذين المتغيرين مستوى العمالة المدنية

وعدد الأفراد البالغين يمكن قياسهما، فضلا عن أنهما ليس فيهما لبس أو غموض نسبيا، ولايتطلب قياسهما حكما ذاتيا فيما اذا كان الفرد يمكنه أن يعمل أو هو يبحث بجدية عن عمل.

ومعدل العمالة أقل قصورا من معدل البطالة، وعلى سبيل المثال فانه عندما يتوقف عدد كبير من العمال ذوى العزيمة الضعيفة عن البحث عن العمل فان معدل البطالة يهبط. وعلى العكس فان معدل العمالة لايتبع مثل هذا الاسلوب المضلل. ولكن هناك فرق عند اتباع أحد هذين المعيارين؟ لنأخذ مثال الاقتصاد الأمريكى، حيث توضح البيانات عن كل من البطالة والعمالة فى الولايات المتحدة فى خلال فترات الركود تزايد معدل البطالة عموما وهبوط معدل العمالة. ومع ذلك فان مضمون كل من المعدلين بالنسبة لشدة الركود فى كل فترة يختلف كثيرا، فأى من المعدلين يؤخذ به ؟ الاجابة أنه يؤخذ كلاهما، لأن الاقتصاد يواجه تغيرات هيكلية عديدة تؤثر على المعدلين: معدل البطالة ومعدل العمالة.

ثانيا: تطور حجم قوة العمل والبطالة فى مصر:

(١): حجم قوة العمل المصرية المحتملة:

هناك اضطراب فى تقدير العدد الحقيقي للعاطلين ومعدل البطالة في مصر، حيث تقدم الحكومة والجهاز الإحصائي الرسمي التابع لها بيانات يختلف بشأنها المتخصصون، كما تختلف عن البيانات التي يقدمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. لكن الجميع يقرون بأن الأزمة الاقتصادية وحالة الركود فى الاقتصاد المصرى تسهم فى زيادة حجم ومعدل البطالة، لأنها تعنى ببساطة عدم خلق فرص عمل جديدة، أو محدودية هذه الفرص مقارنة بعدد الداخلين الجدد لسوق العمل فى مصر.

ولعل المصدر الرئيسي للخلاف بشأن حجم ومعدل البطالة في مصر، هو اختلاف تعريف العاطلين، حيث إن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يبني بياناته الخاصة بحجم ومعدل البطالة في مصر على أساس أن المتعطلين من القادرين على العمل والراغبين فيه مثل العاطلين بالوراثة. وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن تعداد قوة العملة المصرية يبلغ ٣٢ مليون عامل عام ٢٠١٠ وأنه يلزم خلق نحو ١٤ مليون فرصة عمل جديدة.

هناك اضطراب فى البيانات بشأن حجم قوة العمل المصرية المحتملة، عاملين وعاطلين، فبينما تشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر إلى أنه قد بلغ نحو ١٩. ٧ مليون نسمة من بين ٣٩ مليون نسمة في سن العمل (١٥-٦٤)، في يناير عام ٢٠٠٢، وتشير بيانات البنك المركزي المصري في نفس الاتجاه، إلى أن حجم قوة العمل المصرية المحتملة قد بلغ ١٩,٥ مليون شخص في السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١. أما البنك الدولى فإنه يشير إلى أن حجم قوة العمل المحتملة في مصر، عاملين وعاطلين، قد بلغ ٢٤,٤ مليون نسمة من بين ٣٨,٥ مليون نسمة فى سن النشاط الاقتصادى فى سنة ٢٠٠٠.

ويبلغ عدد السكان فى سن النشاط الاقتصادى من ١٥ إلى ٦٤ عاما، نحو ٣٩ مليون نسمة في بداية عام ٢٠٠٢، أى ما يوازي ٥٩,١% من عدد سكان مصر في الداخل والخارج، ونحو ٥٧,٤% من عدد سكان مصر الموجودين داخلها في بداية العام المذكور، حسب بيانات الجهاز

المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر. وهذه النسبة تقل عن النسبة العالمية المناظرة التى بلغت ٦٢,٩% فى العام نفسه.

أما تعداد قوة العمل المحتملة من عاملين وعاطلين فى مصر والذي بلغ وفقا لبيانات البنك الدولى ٢٤,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، فإنه يعنى أن نسبة قوة العمل من عدد السكان، قد بلغ نحو ٣٧,٨% فى العام المذكور، علما بأن النسبة المناظرة على الصعيد العالمي، بلغت نحو ٤٨,٤% عام ٢٠٠٠ وفقا لبيانات البنك الدولى. أما تقدير الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى مصر لقوة العمل المحتملة من عاملين وعاطلين، بأنه ١٩,٧ مليون نسمة في بداية عام ٢٠٠٢، فإنه يعنى أن نسبة قوة العمل لعدد السكان فى مصر بلغ ٢٩% فقط فى العام المذكور، وهو يقل كثيرا عن المعدل المحسوب من بيانات البنك الدولي، كما أنه لا يتناسب إطلاقا مع معدلات الفعالية الاقتصادية في العالم عموما وبالذات في البلدان التي تتشابه ظروفها الاقتصادية مع مصر. فمعدل الفعالية الإقتصادية للسكان فى الدول منخفضة الدخل، والدول متوسطة الدخل، والدول مرتفعة الدخل على الترتيب، بلغ ٤٥%، ٥١,٤%، ٤٨,٥% فى عام ١٩٩٩. وحتى الشريحة الدخلية التى تدخل مصر فى إطارها وهى دول الدخل المتوسط المنخفض، فإن معدل الفعالية الاقتصادية للسكان فيها، بلغ ٥٣,٥% وفقا لبيانات البنك الدولى.

(٢): تطور حجم البطالة فى مصر:

شهدت مصر نموا كبيرا في حجم البطالة خلال العقود الأخيرة، فبينما كانت نسبة البطالة ٢,٢% عام ١٩٦٠ بلغت ٧,٧% عام ١٩٧٦ ووصلت إلي ١٤,٧ عام ١٩٨٦. كما بلغت نسبة البطالة عام ٢٠٠٦ نحو ١٠% من القوى العاملة. يقدر فى تحليل لبيانات مسح قوة العمل بالعينة فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى أن عدد فرص العمل التى أضيفت إلى الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة تتعدى ٧٠٠ ألف بقليل. ويستدل من هذا التحليل على أنه بالمقارنة برصيد البطالة السافرة، وحجم الإضافات الجديدة لسوق العمل، فلابد أن البطالة كانت فى ازدياد". مما يعنى قبول مستوى البطالة من تعداد ١٩٩٦ بقاء رصيد المتعطلين على مستوى عام ١٩٨٦ تقريباً، أى أنه قد تم خلق أكثر من أربعة ملايين فرصة عمل فى الفترة ما بين التعدادين لتشغيل كل الداخلين الجدد فى سوق العمل فى السنوات العشر- أى ما يوازى ثلاثة أضعاف معدل خلق فرص العمل المقدر الموثق للنصف الأول من التسعينيات.

بلغ حجم البطالة فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين نحو ٣ مليون عاطل، وقد كان حجم البطالة فى تعداد السكان سنة ١٩٦٠ نحو ١٧٥ الف وفى تعداد سنة ١٩٧٦ نحو ٨٥٠ ألف، وفى تعداد ١٩٨٦ نحو ٢,١ مليون. وقد نمى معدل البطالة بمعدل سنوى حوالى ٣,١% خلال الفترة بين تعدادى ١٩٦٠، ١٩٧٦، مقابل معدل نمو سنوى ٩% بين تعداد ١٩٧٦ وتعداد ١٩٨٦. وتشير بيانات وزارة القوى العاملة الى وصول حجم البطالة فى منتصف التسعينيات الى نحو ٥,٣ مليون، وأن سوق العمل يتلقى سنوياً نحو ٥٠٠ ألف من القوة العاملة.

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الأخير لعام ٢٠١٢، حيث سجل معدل البطالة إرتفاعاً نسبياً. ووفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية بلغ معدل البطالة ١٣% من

إجمالي قوة العمل خلال الربع الأخير لعام ٢٠١٢، مقابل ١٢,٥% خلال الربع السابق بينما كان حوالى ٩,٨% فى نفس الفترة من عام ٢٠١٠، وترجع الزيادة الملحوظة فى هذا المعدل نتيجة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما ترتب عليها من أحداث وتباطؤ فى الأنشطة الإقتصادية بشكل عام خلال تلك الفترة. وأوضح بيان جهاز التعبئة والاحصاء أن حجم قوة العمل بلغت ٢٧ مليون فرد خلال الربع الأخير لعام ٢٠١٢ بزيادة قدرها ١٨ ألف فرد بنسبة ٤٪ مقارنة بالربع السابق وبزيادة قدرها ٨٣٣ ألف فرد بنسبة ٣٣. ١٪ عن نفس الربع من عام ٢٠١٠. وبلغ عدد المتعطلين ٣. ٥ مليون متعطل بنسبة ١٣% من قوة العمل وبزياده قدرها ١٦٢ ألف متعطل بنسبة ٤. ٨ ٪ عن الربع السابق وبزيادة قدرها ١. ٢ مليون متعطل بنسبة ٥١ ٪ عن نفس الربع من عام ٢٠١٠، كما بلغت نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل ٢٧٪ من إجمالي المتعطلين بينما كانت ٢٦,٢% فى الربع السابق ونحو ١٢,٥% فى نفس الفترة من عام ٢٠١٠. معدل البطالة في الحضر بلغ ١٦,٩% من إجمالى قوة العمل بينما كان ١٦,٣% في الربع السابق، وحوالى ١٢,٧% عن نفس الفترة من عام ٢٠١٠، وبلغ في الريف ١٠٪ من إجمالى قوة العمل مقابل ٩,٥% فى الربع السابق، وحوالى ٦% فى نفس الفترة من عام ٢٠١٠.

من المهم هنا أن نشير إلى أن تلك الأرقام تتعلق فقط بالبطالة السافرة فهي لاتشمل البطالة المقنعة الإنتاجية كما لاتشمل البطالة الموسمية أى هؤلاء الذي يعملون في موسم معين ثم يتعطلون باقي العام كما لاتشمل أولئك الذين يعملون في حِرَف وقطاعات هامشية لاستقرار فيها تتسم بضعف الدخل للدرجة التي لا توفر الحياة اللائقة.

(٢): خصائص البطالة وقوة العمل المصرية.

أ- انخفاض المهارة والانتاجية لقوة العمل المصرية:

من سمات قوة عمل المصرية انخفاض المهارة والانتاجية. ويعتبر المستوى التعلمى لقوة العمل مؤشرا على مستواها المهارى وإنتاجيتها، ومؤشرا على حدود قدرتها على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة. وفى هذا الصدد يعتبر التكوين العلمى والمهارى لقوة العمل المصرية متدنيا إلى حد كبير حيث يشكل الأميون منها نحو ٣٥. ٦%، بينما يشكل من يعرفون القراءة والكتابة فقط نحو ١٨. ٩%، ويشكل من يحملون الابتدائية نحو ٢. ٦%، بينما يشكل من يحملون مؤهلات أقل من المتوسط نحو ٣. ٤% من قوة العمل المصرية وفقا لبيانات تعداد عام ١٩٩٦ الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر. أى أن الأميين وأشباه الأميين ممن لايعرفون سوى القراءة والكتابة، يشكلون نحو ٥٤. ٥% من قوة العمل المصرية. وترتفع النسبة إلى ٦٠. ٥% اذا أضفنا من يحملون مؤهلات أقل من المتوسط وهم من أشباه الأميين بشكل أو بآخر فى ظل مستوى خريجي النظام التعليمي في الوقت الراهن.

أما خريجى المؤهلات المتوسطة فيشكلون ٢٢. ٧% من قوة العمل المصرية، بينما يشكل حملة المؤهلات فوق المتوسطة، وهى المعاهد التى تستغرق الدراسة فيها عامين بعد الثانوية، نحو ٤. ٢% من قوة العمل المصرية، فى حين يشكل حملة المؤهلات الجامعية نحو ١٢. ٢% من قوة العمل المصرية، بينما يشكل حملة الدبلومات العالية والماجستير والدكتوراه فى مجموعهم نحو ٠. ٤% من قوة العمل المصرية.

وهذا يعنى أن المستوى العلمى والمهارى للجانب الأعظم من قوة العمل المصرية، منخفض للغاية ويحتاج لتطوير حقيقى فى التعليم والتدريب سواء لرفع إنتاجية قوة العمل فى الوحدات الاقتصادية القائمة فعلا، أو لتأهيلها للتعامل مع تقنيات أكثر حداثة فى المجالات عالية التقنية التى من الضرورى لمصر أن تتوسع فيها أو تقتحمها مثل الإلكترونيات والكومبيوتر والبرمجيات والسيارات وصناعات الطائرات والصناعات الفضائية وأجهزة الهاتف النقال.

ان المستوى المهاري والتعليمي الراهن لقوة العمل المصرية غير لائق، ومن الصعب أن يقوم بتشغيل اقتصاد متطور أو يجري تحديثه بشكل سريع، وهذا تعبير صادق عن الحالة غير المرضية للتعليم، حيث يبلغ معدل الأمية بين السكان البالغين نحو ٤٦. ٥% في مصر عام ٢٠١٠، علما بأن معدل الأمية في العالم بأسره بلغ ٣٦% في العام نفسه، بما يعني أن مصر من البلدان الأقل تعليما في العالم، لقد اخترع المصريون القدماء الكتابة وعلموا العالم الحضارة، وينسى المصريون المحدثون ويكتفون بالترويج السياحى للحضارة والتاريخ المنقوش على الآثار الفرعونية العظيمة.

ب_ بطالة الشباب والمتعلمين:

وبالنظر للمؤهلات الدراسية بلغت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها حوالي ٨,٨٧% من إجمالي المتعطلين حيث بلغت ٨,٥٤% بين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة وحوالى ١١% بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها.

ان حجم مشكلة البطالة كبير حقا، حيث يتوقع البعض ألا يقل حجم البطالة عن ٢٠% من حجم قوة العمل، ومما يفاقم من خطورة هذا المعدل المرتفع لنسبة البطالة إلى قوة العمل، ما تتسم به كتلة العاطلين في مصر من سمات خاصة هي كما يلى:

١- ان الشطر الأعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، فبناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٢ بلغت نسبة المتعطلين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥- ٢٩ سنة حوالي ٧٣, ٩٪ من إجمالي المتعطلين، وبلغت نسبة ٩, ٨٪ للفئة العمرية ١٥- ١٩ سنة، ونحو ٤٣, ٩٪ للفئة العمرية ٢٠- ٢٤ سنة، ونحو ٢٠, ٢٪ للفئة العمرية ٢٥- ٢٩ سنة.

٢- يتضح أن البطالة في مصر هي بطالة متعلمين، فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات ومدارس ثانوية، ويلاحظ أن نسبة المتعلمين في كتلة المتعطلين آخذة في الازدياد؛ وهو ما يعني إهدار طاقات وموارد استثمارية تم استثمارها في العملية التعليمية دون أن ينتج عنها عائد، يتمثل في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح منتجةً. فقد كانت تشكل نحو ٧٦ % من جملة المتعطلين في عام ١٩٨٦ أما في عام ٢٠٠١ فإنه وفقًا للبيانات المستخدمة من بيانات اللجنة العليا للتشغيل، فإن العدد الإجمالي للمتعطلين بلغ ٣,٤ مليون عاطل منهم نحو ٣ ملايين متعلم مما يعني أن المتعلمين يشكلون نسبة كبيرة من عدد المتعطلين.

٣- ارتفاع نسبة البطالة بين النساء فمثلا في عام ١٩٨٨ كانت نسبة البطالة بين النساء في الحضر ٢٢, ١ % مقابل ٨, ٤% بالنسبة للبطالة بين الرجال، أما في الريف فكانت النسبة أكبر من ذلك حيث

بلغت ٢٦, ٣ % بينما سجلت معدلات البطالة في صفوف الرجال في الريف انخفاضًا عن مثيله في الحضر، فقد بلغ نحو ٦, ٦ %، أما اذا عدنا للبيانات التي أعلنتها اللجنة العليا للتوظيف في المذكرة آنفاً فإننا سوف نجد أن هناك ٦٦٠ ألف إمرأة متعلمة وفي سن العمل وراغبة في فيه تعاني من البطالة، ولا شك أن هذا الرقم عرضةً لأن يرتفع بشكل كبير اذا ما أضفنا إليه إجمالي عدد النساء ممن هم في سن العمل وراغبات في العمل ولكنهم لم يتقدمن لشغل الوظائف المعلن عنها لكونهن غير متعلمات، أو لكونهن من خريجي النظام التعليمي قبل ١٩٨٤ أو بعد عام ٢٠٠٠، وهن على أى حال من العاطلات.

٤- اتجاه معدلات البطالة للارتفاع في الحضر بعد أن كانت في فترات سابقة ترتفع بنسبة أكبر في الريف، حيث تشير بيانات تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ إلى أن معدلات البطالة في الحضر كانت ١٢, ٥ % مقابل ٩, ٢ % في الريف، وربما يمكن تفسير ذلك بتزايد معدلات هجرة الأيدي العاملة العاطلة من الريف إلى المدن سعيًا وراء فرصة عمل وخصوصًا في القطاعات الهامشية التي تزدهر في المدن. كما أن الزراعة فى الريف تستوعب عمالة إضافية حتى وان كانت زائدة عن حاجة العمل مما يقلل من نسبة البطالة الظاهرة في الريف مقابل زيادة نسبة البطالة المقنعة.

المطلب الثالث: أسباب مشكلة البطالة في مصر:

ترجع مشكلة البطالة غالبا إلى أسباب هيكلية بسبب طبيعة نمو الاقتصاد المصري الذى يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية، تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك. وأسباب مشكلة البطالة ترتبط بنمط عملية التنمية السائدة، فقد شهد الاقتصاد المصري تقلبًا في أكثر من نمط من أنماط التنمية فمن نمط اقتصاد الحر الرأسمالي قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، إلى نمط الاقتصاد الاشتراكي الموجه مع ما صاحبه من التزام الدولة باستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في العمل الحكومي بشقيه الإنتاجي والخدمي، حيث أدي ذلك إلى خفض معدلات البطالة في تلك الفترة، فرغم ما مر به الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣ من صعوبات نتيجةً لتوجيه وتعبئة الجزء الأكبر من موارده لصالح الاتفاق العسكري، إلى جانب ما صاحبه ذلك من تدهور معدل الاستثمار المحلي إلا أن معدلات البطالة في تلك الفترة كانت تدور حول معدلات منخفضة.

ومع بداية تحول الاقتصاد المصري من نمط التنمية المعتمد على تدخل الدولة الواسع فى النشاط الاقتصادى الى تنفيذ سياسة اقتصاد السوق منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضى، اتجهت معدلات البطالة نحو الارتفاع النسبي، إلا أن هذا الارتفاع ظل في الحدود المقبولة، فقد تراوح معدل البطالة بين ٢, ٣ % ونحو ٥, ٦ % طوال هذه الفترة حيث مكن زيادة حجم الإنفاق الحكومي في ذلك الوقت من إعادة الإعمار وزيادة موارد مصر من النقود الأجنبي، سواءً كان ذلك من البترول أو تحويلات العاملين بالخارج أو حصيلة السياحة، إضافةً إلى القروض الضخمة التي حصلت عليها مصر آنذاك، كما ساهم استيعاب أسواق العمالة بالخليج العربي لأعداد كبيرة من العمال والفنيين المصريين في تأجيل انفجار مشكلة البطالة إلى عقدي الثمانينيات والتسعينيات، حيث شهدت فترة الثمانينيات العديد من العوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة.

وعليه فانه يمكن ايجاز أسباب مشكلة البطالة فى مصر الى العوامل الآتية:

أولا: الركود الاقتصادي خلال فترة التسعينات وما بعدها:

نتيجة للتحول نحو اقتصاد السوق والعمل على مواجهة التضخم تم اتباع سياسات تقييدية مالية ونقدية أدت إلي ظهور الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستهلاك الكلي، حيث يؤدي الركود إلي خفض الناتج وزيادة البطالة. وظهرت أوآخر التسعينيات ما يسمي بأزمة السيولة في الاقتصاد المصري وتراكم المخزون الصناعي حيث تزايد من ٢ مليار جنيه في يونيو عام ١٩٩٧ إلي ٢, ٧ مليار جنيه في يونيو عام ١٩٩٨ ثم إلي ٨ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٩. هذا بالاضافة إلي الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي والأزمات المالية لدول شرق آسيا وما صاحبها من سياسات انتمانية حذرة أثرت على عمليات تمويل للمشروعات وإنتقال رؤوس الأموال.

ثانيا: عودة العمالة المهاجرة مؤقتاً وخاصة من الدول العربية:

وتعود حركة عودة العمالة من الدول العربية إلي انتهاء تلك الدول من مرحلة التشييد للبنية والهياكل الأساسية أو الميل لاستخدام الأساليب الفنية للإنتاج الأكثر استخداما لعنصر رأس المال وتوفير لعنصر العمل أو إحلال العنصر الوطني في مجالات العمل المختلفة. وقد أثرت الأحداث والصراعات في منطقة الخليج على عودة العمالة المصرية المهاجرة وبالتالي أحدثت ضغوط اضافية على سوق العمل وتزايد العرض من العمالة مما زاد من معدلات البطالة.

ثالثا: ضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحقة التغير في سوق العمل:

تصل نسبة الأمية في مصر إلي أكثر من ٤٠% وهذا يمثل عدم كفاءة في استخدام القوي البشرية وأيضا في الأعداد لسوق العمل، كما أن التعليم يتجه إلي زيادة الأعداد المتخرجة من الكليات النظرية بالمقارنة بالكليات العملية كما أن جودة التعليم في المراحل المختلفة في حاجة إلي الزيادة ولا يوجد توسع مناسب في التعليم الجامعي الخاص ولا يوجد دراسات تعكس احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية المختلفة.

رابعا: عدم توفر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة:

أدي قصور البيانات والمعلومات عن سوق العمل والعمالة إلي عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة حيث البيانات المستخدمة في تحديد معدلات البطالة قائمة على البحوث الميدانية بالعينة. وتسعي الحكومة باستخدام قواعد البيانات في المحافظات إلي حصر أعداد المشتغلون وغير المشتغلون حتى تقف على الموقف الحقيقي وتقوم بتحديد الحلول لهذه المشكلة في كل محافظة طبقاً لظروفها على حده، حيث يؤدي عدم توفر البيانات عن سوق العمل أو العمال إلي عدم اهتداء جانب كبير منهم إلي فرص العمل المتاحة بالسوق.

خامسا: انخفاض المدخرات المحلية والاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية:

تشير البيانات إلي وجود فجوة هيكلية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد المصري وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الاستثمار وبالتالي فرص العمل والتشغيل.

وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نتيجة لعدم توفر حوافز حقيقية وبيئة تشريعية تؤمن الاستثمار الأجنبي وما ضاعف من تردي هذا الوضع اتجاه استثمارات دول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية للاستثمار في الدول المنضمة إلي الاتحاد الأوروبي أو الدول المتحولة حديثا إلي اقتصاد السوق هذ بالاضافة إلي عدم الاستقرار الناتج عن الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الاوسط.

سادسا: إنخفاض معدلات البحوث والتطوير وانخفاض التصدير ومستوي الجودة:

يعتمد التقدم الاقتصادي وخاصة في المجال الصناعي على البحوث والتطوير وهي التي تقود إلي ابتكار منتجات جديدة وإلي تخفيض تكلفة الإنتاج، وتمثل البحوث والتطوير والاستثمار عنصر مشترك لتطوير الإنتاجية، ويصل معدل الإنفاق على البحوث والتطوير في مصر إلي أقل من ١% من الناتج المحلي بالمقارنة بنسبة ٣ % من الناتج في الدول المتقدمة. كما أن الصادرات السلعية المصرية تنمو بمعدل أقل من الواردات، مما يسبب عجزا مزمنا فى الميزان التجارى، ويؤثر ذلك بالسالب على أداء الاقتصاد وقدرته على دعم الصناعة المحلية وبالتالي توفير فرص العمل.

المطلب الرابع: اقتراح استراتيجية قومية لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر:

من أهم انجازات برنامج الأصلاح الاقتصادى المطبق فى مصر فى بداية التسعينيات من القرن العشرين تخفيض معدل التضخم وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وفى ميزان المدفوعات، فقد انخفض معدل التضخم من ٢٥% سنوياً قبل تنفيذ البرنامج الى نحو ١١%، ونجح برنامج الأصلاح الاقتصادى أيضا فى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من نحو ٢٠% من الناتج المحلى الاجمالى الى أقل من ٥%، كما نجح أيضا فى تحسن ميزان المدفوعات وانعكس ذلك فى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزى الى حوالى ١٤ مليار دولار، أى ما يكفى تمويل وارداتنا نحو أربعة عشر شهراً. وانجازات الأصلاح الاقتصادى تدل على جهود عظيمة فى السياسة الاقتصادية، الا أن هذه الانجازات لم تحدث اثراً ملموساً فى علاج مشكلة البطالة ومشكلة النمو الاقتصادى وهما من أهم مشكلاتنا الاقتصادية. ويشكل المستوى الحالى للبطالة فى مصر، هدرا اقتصاديا لأهم عناصر الإنتاج وينطوى على مخاطر سياسية واجتماعية، بما يطرح التساؤل الأكثر إلحاحا حول كيفية معالجة أزمة البطالة فى مصر.

ويمكننا اقتراح استراتيجية قومية لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر فى النقاط التالية:

أولا: تدقيق البيانات والدراسات الخاصة بالبطالة:

وهذا يتطلب تطوير آليات غير حكومية للمشاركة في حصر العاطلين لضمان أقصى درجة من الحيدة والنزاهة، للوقوف على الوضع الحقيقي لحجم ومعدل البطالة في مصر كأساس لأية خطة حقيقية لمواجهة البطالة في مصر.

ثانيا: تعاون القطاعين العائلي والحكومي فى خلق فرص العمل:

هناك ضرورة للتركيز على القطاعين العائلي والحكومي لخلق فرص عمل جديدة، لأن عدد فرص العمل الدائمة التى خلقتها الاستثمارات المصرية والأجنبية فى داخل مصر وفى المناطق الحرة غير

كافية ويجب التركيز على رفع مستوى التشغيل عبر القطاع العائلى والخاص الصغير والحكومى فى الأجلين القصير والمتوسط.

ثالثا: انشاء جهاز مركزى لقياس الانتاجية وتجويدها:

توجد علاقة موجبة بين المدخلات من الموارد البشرية ومستوى الإنتاجية، وبالتالى فان تحسين الإنتاجية هي القوي المولدة للناتج القومي. ويتم زيادة الإنتاجية من خلال تحسين نوعية قوة العمل بتطوير التعليم والتدريب والاستثمار في رأس المال البشري. والتعليم والتدريب المستمر لاستيعاب التكنولوجيا المتقدمة يزيد من تطوير قوة العمل ومستوى الانتاجية. وتلك هى المهمة القومية لانشاء جهاز مركزى لقياس الانتاجية وتجويدها.

رابعا: تطوير السياسة المصرفية بهدف زيادة التشغيل:

من الضروري، تغيير السياسة المصرفية لتنحاز لصغار ومتوسطى المقترضين من القطاع العائلى والمعنى بإقامة المشروعات الصغيرة، بما يعنيه ذلك من تخفيف أعباء السياسة النقدية عند التعامل معهم، أى تخفيض سعر الإقراض، وتقديم ميزات مالية ونقدية لهم بالارتباط مع تشغيلهم للعمالة.

خامسا: توجيه الإنفاق العام لخلق فرص عمل حقيقية:

هناك ضرورة لإعادة هيكلة الإنفاق العام من أجل خلق فرص عمل حقيقية ومستمرة فى مشروعات إنتاجية دون انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي المباشر. ويمكن للدولة أن تقوم بتحمل المخاطرة وتنشئ المشروعات الصناعية الضرورية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية ثم تقوم ببيعها بعد ذلك للقطاع الخاص بربح معتدل، على أن تتم عملية البيع بشكل شفاف وتحت رقابة شعبية مانعة للفساد.

سادسا: تطوير مشروع حضانات المشروعات الصغيرة:

من الضرورى تطوير بناء حضانات حكومية حقيقية للمشروعات الصغيرة، ومشروعات رواد الأعمال، والتي تستوعب العدد الأكبر من قوة العمل وتتسم بأهمية كبيرة في مواجهة مشكلة البطالة فى مصر.

سابعا: تفعيل دور الصناعات الصغيرة فى خلق فرص العمل:

يتعين توفير البنية التشريعية والمؤسسية لتشجيع قيام المشروعات الصغيرة بدورها فى خلق فرص العمل، مع اتاحة فرص للتعاون بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث، حيث تقوم المشروعات الصغيرة بدور الصناعات المغذية للصناعات المتوسطة والكبيرة، وبذلك فإنها تضمن تسويقا لمنتجاتها.

وكل عناصر هذه الاستراتيجية المقترحة يمكن أن تساهم فى زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على خلق فرص العمل بالتكامل مع سياسات مالية ونقدية مواتية لتحقيق نمو حقيقي فى الاقتصاد يؤدى إلى خلق المزيد من فرص العمل، لأن مشكلة البطالة والكثير من المشاكل الاقتصادية المصرية ناجمة عن ضعف الجهود التنموية، وعن انخفاض معدل الاستثمار عما يقتضيه تحقيق النمو الاقتصادي السريع.

المبحث الثالث
مشكلة التضخم الاقتصادى

يتناول المبحث الثالث شرح مشكلة التضخم الاقتصادى فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: مفهوم التضخم الاقتصادى وأنواعه.

المطلب الثانى: أسباب التضخم الاقتصادى وآثاره.

المطلب الثالث: اجراءات الحد من التضخم الاقتصادى.

المطلب الرابع: العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو.

المطلب الأول: مفهوم التضخم الاقتصادى وأنواعه:

يعرف التضخم الاقتصادى أو النقدى بالارتفاع المستمر والمضطرد فى المستوى العام للأسعار، مما يؤدى إلى تدنى القوة الشرائية للنقود. ويعد هذا التعريف من أبسط أنواع التعريفات للتضخم، حيث توجد تعريفات أخرى، ولكن هذا التعريف يعد أكثر وضوحاً من وجهة نظر المستهلك.

وقد يصاحب التضخم ارتفاع مستوى التشغيل مقابل انخفاض البطالة حيث ترتفع الأسعار كلما زادت نسبة تشغيل العاطلين عن العمل. هذا مايتفق عليه كل الاقتصاديين، غير أن معظمهم يعدون أن التضخم لايحدث أو أن الارتفاع فى المعدل العام للاسعار لايعد من قبيل التضخم إلا اذا كانت الزيادة فى المعدل السنوى للاسعار تزيد عن ٢% فى السنة. ويذهب هؤلاء إلى أن الزياة فى المعدل العام للاسعار اذا كانت أقل من ٢% سنويا فانها لاتثير قلقا وتعد فقط من قبيل الاعراض المزمنه التى تلازم اقتصاد البلاد المختلفه، لاسيما عند الأخذ بسياسة الاستخدام الكامل لقدراتها الذاتيه، أو الراغبه فى تحقيق تنميه اقتصادية سريعه متوازنه. ومما لاشك فيه أن التضخم النقدى يظهر على شكل ارتفاع فى الأسعار المحلية بشكل أسرع من الارتفاع فى الأسعار العالميه، غير أن مفهوم ارتفاع الأسعار التضخمى نسبى، ويحدث على العموم تدريجيا مما يعرف بالتضخم الزاحف.

ويقول عدد من المحللين الاقتصاديين والخبراء الماليين أن التضخم الذى يظهر على شكل ارتفاع معين فى الأسعار مرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور قيمة النقود، الناتج عن لجوء السلطات العامه إلى اصدارات نقدية بمعدل زيادة أكبر من معدل زيادة عوائد عناصر الانتاج، الأمر الذى يؤدى إلى خلق حالة من عدم التوازن فى مجمل الهياكل الاقتصاديه والماليه القائمة.

ويرى الاقتصاديون النقوديون أن النقود تمثل دور الشرير فى مسرحيه التضخم ويؤكدون أن العثور على سر التضخم يمكن بالارقام المتعلقه بإصدار العملات والودائع المصرفيه تحت الطلب، لذلك كان طبيعيا فى نظرهم عند البحث عن أسباب التضخم أن ينصب التركيز على النقود بمصطلح سموه " فتش عن النقود"، وفى تصورهم يعرف التضخم بأنه نقود كثيره تطارد سلع قليله. بينما ينظر اقتصاديون آخرون إلى التضخم من زاوية العوامل والقوى التى تفضى إليه كالتوسع فى عرض النقود أو الزياده فى التكاليف أو الزياده فى الطلب أو المبالغة فى حجم الأرباح.

أولا: حركة حلزون التضخم:

"ان مجتمع الاستهلاك هو مجتمع التضخم، وأن التضخم هو سرطان الرأسماليه المعاصره "، هذا ماقاله ميشيل روكار رئيس وزراء فرنسا السابق فى كتابه " التضخم فى الصميم ". ويربط معظم الاقتصاديين بين ظاهرة التضخم وبين الرغبة فى الاستهلاك وطلب المزيد من السلع والخدمات نتيجة الارتفاع الذى يحدث فى الدخول للفئات الاجتماعية المختلفه مما يؤدى إلى تغيير النمط الاستهلاكى لهذه الفئات.

وتواكب غالبا ظاهرة التضخم عدة اتجاهات تشكل فيما بينها ما اصطلح على تسميته حلزون التضخم ويمكن تلخيصها بالنقاط التاليه:

١ – أن الطلب على السلع والخدمات غالبا مايكون أكثر من العرض عليها.

٢ – نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات فإن مؤسسات البيع بأشكالها المختلفه تسعى إلى رفع أسعار منتجاتها متوقعه فى ذلك قبول المستهلكين بهذه الارتفاعات.

٣ – ونتيجة لارتفاع الأسعار فإن العمال والموظفين يقومون بالمطالبه برفع أجورهم ورواتبهم بشكل يتناسب مع مستوى المعيشه المرتفع، الأمر الذى يؤدى دائما إلى قيام السلطات العامة برفع الأجور.

٤ – نتيجة الارتفاع الجديد للأجور والمرتبات فإن الوحدات الانتاجيه والتجارية تقوم برفع أسعار منتجاتها مستغلة عدم وجود ضوابط سعريه من قبل الدولة، ثم تبدأ من جديد عملية قلة العرض وزيادة الأجور وزيادة الأسعار بالدوران من جديد، وبذلك يتشكل حلزون التضخم فى الاقتصاد الرأسمالى.

ثانيا: الركود التضخمى Stagflation :

فترة الركود التضخمى هى الفترة التى يواجه الاقتصاد خلالها كلا من التضخم وبطء معدل نمو الناتج القومى. ولقد كان اعتقاد الاقتصاديين أن التضخم يرتبط بشكل عام برخاء ونمو اقتصادى سريع. ومع ذلك فقد شهدت الولايات المتحدة الامريكية تضخمين ركوديين. ولقد استخدم الاقتصاديون اصطلاح الركود التضخمى Stagflation لوصف ظاهرة التضخم السريع وبطء النمو الاقتصادى. وأحد التحديات التى تواجه الاقتصاد الرأسمالى هو الوصول الى حل لمشاكل التضخم الركودى من خلال الأخذ بسياسات اقتصادية تعمل على خفض معدل التضخم، وتؤدى الى استخدام كفء للموارد.

ثالثا: أنواع التضخم:

١– التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدّلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.

٢- التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بإرتفاع بطيء في الأسعار.

٣- التضخم المكبوت: وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الإرتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.

٤- التضخم الجامح: وهي حالة ارتفاع التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقود في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حدث في ألمانيا خلال عامي ١٩٢١، ١٩٢٣ وفي المجر عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: أسباب التضخم الاقتصادي وآثاره:

أولا: أسباب التضخم:

يدور جدل بين المحللين الاقتصاديين والخبراء الماليين حول أسباب التضخم، ويوردون أسبابا متعدده لظاهرة التضخم، البعض يرجع أسباب التضخم إلى مؤثرات داخلية وآخرون إلى مؤثرات خارجية، ومعظمهم يقول بالمؤثرات الداخلية والخارجية أو المختلطة، ولاسيما فى الدول النامية المتصلة بالعالم الخارجي، والتى تتأثر إلى حد بعيد بالظروف الاقتصادية التى تسود الدول الكبرى المسيطره على الاقتصاد العالمى، اذ قد تتعرض الدول الكبرى إلى مؤثرات داخلية فترتفع لديها الأسعار ويحدث عندها التضخم ثم ينتقل بدوره مع صادراتها إلى الدول النامية، وهذا مايسمى بالتضخم المستورد.

وهناك إقتصاديون وماليون يعدون تراكم الديون والاقتراض الخارجى المتزايد يشكل عاملا حاسما من عناصر التضخم المفروض على الدول الناميه، خصوصا اذا استعملت القروض الخارجيه لأغراض غير إنتاجيه أو اذا مولت بها مشاريع ذات مردود انتاجى بعيد المدى مثل إقامة مصانع للطاقة أو بناء السدود. ويركز الاقتصاديون على الربط بين الطلب الكلى والعرض الكلى، فاذا ارتفع الطلب الكلى بسرعة أكبر من العرض، فان الأسعار سوف تتزايد. كما يعتقد معظم الاقتصاديين أن التوسع السريع فى عرض النقود يسبب التضخم. وهناك اعتقاد قديم يشير الى أن الأسعار ترتفع بسبب وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع، ولقد كان التضخم الجامح Hyperinflation الذى واجهته دول أمريكا الجنوبية نتيجة أساسية للتوسع النقدى.

وفى ضوء هذا الجدل الحاد والاختلاف فى وجهات النظر حول أسباب التضخم نكتفى بذكر أهم أسباب التضخم فى النقاط التالية:

١ - اختلال التوازن بين الاقتصاد النقدى والاقتصاد الحقيقى:

الاقتصاد النقدى يتمثل فى التدفقات الماليه أى الطلب الفعال، أما الاقتصاد الحقيقى فيتمثل فى التدفقات الحقيقيه، أى العرض المتاح من السلع والخدمات، وبمعنى آخر عدم التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى، فالتضخم الناشئ عن ارتفاع الطلب الكلى ويصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

٢ – عدم التوازن بين الاستهلاك والاستثمار:

عدم التوازن بين الاستهلاك والاستثمار يسبب التضخم، فاذا كان معدل الاستهلاك أكبر بكثير من معدل الاستثمار فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع كبير فى الطلب الفعلى الذى يخلق بدوره ارتفاعا فى الأسعار.

٣ – ارتفاع العجز فى ميزان المدفوعات:

يرتفع العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق الاقتراض من البنك المركزى، وذلك بتخويل البنك المركزى حق اصدار أوراق نقدية اضافية تكون تغطيتها الوحيده سندات دين عام على خزينة الدولة، فتزداد تبعا لذلك كمية النقود المتداوله فى الأسواق، مما يشكل كتله نقدية ضاغطة تزيد الطلب على السلع.

٤ – اهمال مبدأ الاعتماد على الذات:

من أسباب التضخم اهمال مبدأ الاعتماد على الذات فى تأمين الموارد المحليه وتنميتها، وعدم تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات، اذ يؤدى ذلك إلى وقوع عجز فى موازنة الدوله، أو عدم مراعاة ترشيد الانفاق الجارى والحد منه ما أمكن ذلك، مثل ارتفاع بند الأجور فى الجهاز الادارى الحكومى فى مصر بشكل مفرط لايتناسب مع انتاجية العاملين فى أجهزة الدولة، فإن ذلك يؤدى إلى ظهور التضخم.

٥– ارتفاع تكاليف التشغيل:

التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف يحدث بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

ثانيا: آثار وأخطار التضخم The Effects of Inflations

معظم الدراسات الاقتصادية تميل إلى أن التضخم يعد شكلا من الاختلال الاقتصادى المحض وأن هذا الاختلال يفسر ويعالج ضمن الحدود الاقتصادية وحدها. وإلى جانب هذه الدراسات هناك طائفة من الاقتصاديين ترى أن التضخم ليس بالظاهرة الاقتصادية الصرفه وينظرون إلى التضخم كما ينظرون إلى ظاهرة النمو الاقتصادى، ويذهبون إلى أن كلا منهما له جذور تمتد إلى خارج الاقتصاد.

ويعمل التضخم على تخفيض القوة الشرائية للدخل النقدى الذى يدفع فى المستقبل على سبيل المثال مدفوعات التقاعد، وقيمة وثائق التأمين على الحياة، والقروض المستحقة مستقبلا. كما أن للتضخم آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتاول شرح ذلك فيما يلى:

(أ) المظاهر السلبية لانخفاض القوة الشرائية للدخل النقدى بسبب التضخم:

هناك ثلاثة مظاهر سلبية هامة تخفيض القوة الشرائية للدخل النقدى بسبب التضخم، نذكرها فيما يلى:

١. تغيرات الأسعار يمكن أن تجعل التعاقدات طويلة الأجل غير مجدية:

ففى ضوء تغير معدلات التضخم فانة لايمكن التنبؤ بها على وجه التأكيد. وحيث أن معظم العمليات التبادلية بالسوق تشمل التعاقدات طويلة الاجل، والتى تعقد على أساس شروط نقدية معينة فان حدوث التضخم غير المتوقع يغير نتائج التعاقدات طويلة الأجل مثل الرهون العقارية، ووثائق التأمين على الحياة، ومعاشات التقاعد والسندات وغيرها من الاتفاقيات التى تضمن العلاقة بين مقرض ومقترض.

٢. التغيرات السريعة فى الأسعار بسبب عدم التأكد:

فاذا كان هناك عدم تأكد فيما يتعلق بأن الأسعار سوف ترتفع أو تنخفض أو تستمر على حالها فان أى تعاقدات ذات بعد زمنى تصبح متوقفة على الصدفة بسبب ظروف عدم التأكد. فالقائمون بأعمال المبانى لايعرفون ما اذا كانوا يضيفون ٥% أو ١٠ % لاتمام تعاقدات بشان تنفيذ تلك المبانى، حتى لو كان معروفا أن التضخم يزيد تكلفة البناء بقدر ما خلال الوقت اللازم للبناء. كما أن اتحادات العمال لاتعرف ما اذا كان يمكنها أن تقبل التعاقدات التى تتضمن زيادة فى الأجور قدرها ٥% لفترة سنتين قادمتين. ذلك أن التضخم يمكن أن يبطل تأثير هذه الزيادة على نحو جزئى أو كلى. فاذا لم يكن توقع تغيرات الأسعار ممكنا فعلى سبيل المثال، اذا كانت الأسعار ترتفع فى عام بمعدل ١٠% ثم تستقر لمدة سنة أو سنتين ثم تتزايد من جديد بمعدل ١٠% أو ١٥%، فلن يستطيع أحد أن يعطى توقعا محددا. ولابد أن يأخذ التبادل النقدى طويل الأجل عدم التأكد الناشئ عن التضخم فى الحسبان.

وفى نطاق زيادة عدم التأكد فان كثيرا من صانعى القرارات يمتنعون عن التبادل بما فى ذلك العقود طويلة الاجل. وهكذا يفتقد الطرفان مكاسب متبادلة، وتنخفض كفاءة السوق. ويعمل عدم التأكد وما يصاحبه من كسب غير متوقع، على اضعاف قدرة الأسواق على القيام بوظيفتها، خاصة مايلى:

أ. تقديم المعلومات عن الندرة النسبية.

ب. تقديم الحوافز لصانعى القرار حتى يتصرفوا بفاعلية وكفاءة مع المشاكل الاقتصادية الاساسية وكيفية تحويل الموارد النادرة الى سلع مرغوبة.

جـ. الموارد الحقيقية تستخدم على نحو يمكن صانعى القرارات من حماية أنفسهم من التضخم.

الفشل فى تحديد معدل التضخم على وجه الدقة يولد أثرا قويا على ثروة الأفراد، فيحولون الموارد النادرة من انتاج السلع والخدمات المرغوب فيها الى الحصول على معلومات عن معدل التضخم فى المستقبل. لذلك سيصبح التنبؤ بالتضخم والاستشارات المالية صناعة رائجة خلال فترات التضخم.

(ب) آثار التضخم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

للتضخم آثار اقتصادية سلبية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبرز هذه الآثار مايلى:

١ – ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة:

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الإستهلاكية وأولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق، وقد

تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل الآ نسبة ضئيلة جدا من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على مستويات المعيشة للسكان.

٢- خفض القوة الشرائية للنقود:

ان ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة، وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة. كما يتأثر العمر الاقتصادي للمشروعات والاستثمار بمعدلات التضخم.

٣- الحد من القدرة التنافسية للصادرات إلى الأسواق الدولية:

ان ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات وبالتالي يحدث عجز في الميزان التجاري.

٤- زيادة أسعار الفائدة:

يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية. في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض. بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم، إذ يسبب ارتفاع التضخم ارتفاع في الإيرادات ومعدلات الفائدة. وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادتها إلى الأسعار الثابتة.

المطلب الثالث: اجراءات الحد من التضخم الاقتصادى:

ليس من السهل محاربة التضخم النقدى الذى يوصف بالظاهرة الشريره التى لابد من مكافحتها بكل الوسائل الممكنه، بسبب ماتحدثه من القلق الاجتماعى والرعب الاقتصادى، ومن الصعوبه بمكان التصدى لسرطان التضخم أو التحكم بشكل جذرى بآثارة، خاصه فى الدول الناميه نتيجة لطبيعة الهياكل الاقتصاديه والماليه والاجتماعيه القائمه فيها، ولكن لابد من اتخاذ اجراءات معينه واتباع سياسات مستمره لمواجهة التضخم والحد من آثاره.

ويمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ اجراءات السياستين المالية والنقدية. ونشرح ذلك فيما يلى:

أولا: دور السياسة المالية فى مواجهة التضخم:

تضع وزارة المالية السياسة المالية Fiscal Policy للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

وتتجه السياسة المالية فى مواجهة التضخم الى اتخاذ اجراءات، لعل أهمها مايلى:

١. قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور، وبالتالي سحب النقود المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

٢ زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها فئات قليلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

٣. خفض الانفاق الحكومي وترشيده، حيث يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقود في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقود المتداول في الأسواق.

ثانيا: دور السياسة النقدية في مواجهة التضخم:

تتولى البنوك المركزية في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية، نذكرها فيما يلي:

(أ): الأدوات الكمية:

١. زيادة سعر إعادة الخصم:

من النشاطات الاعتيادية التي تقوم البنوك التجارية خصم الأوراق التجارية للأفراد، وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للبنوك من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق، ويعد هذا الاجراء واحداً من الاجراءات لمكافحة التضخم.

٢. اتباع سياسة السوق المفتوحة:

ويقصد بذلك دخول البنوك المركزية إلى بورصة الأوراق المالية بائعة للأسهم والسندات، وذلك من أجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق.

٣. زيادة نسبة الإحتياط القانوني:

تحتفظ البنوك التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الإئتمانية لدى المصلبنوك التجارية. وبالتأكيد سيؤثر ذلك في السيولة المتداولة وبالتالي خفض معدلات التضخم.

٤. التأثير في معدلات الفائدة على القروض:

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة Interest Rates بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين. وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي، وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية.

(ب): الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الإنتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

المبحث الرابع
العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو

يتناول المبحث الرابع شرح العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: البطالة والتضخم في الفكر الاقتصادي.

المطلب الثانى: نظرية منحنى فيليبس.

المطلب الثالث: النظريات المشتقة من منحنى فيليبس.

المطلب الرابع: أهمية منحنى فيليبس للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: البطالة والتضخم في الفكر الاقتصادي:

مقدمة:

بدأت في بداية السبعينيات من القرن العشرين في الدول الصناعية ظاهرة تسمي بالركود التضخمي والتي استمرت حتى نهايتها وتعني هذه الحالة تزايد كل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم معا، وألقت هذه العلاقة بظلال الشك على الفكر الكينزي وعلي منحني فليبس فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية. وقد فسر عدد من الاقتصاديين هذه الظاهر إلي ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج مما أدي إلي تغيير العرض الكلي وبالتالي انخفاض الناتج مع زيادة البطالة وما صاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار.

ويشير تفسير آخر إلي أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة كما يمثلها منحني فيلبس ما هي إلا علاقة قصيرة الأجل وغير مستقرة وهي قصيرة الأجل لأنها تسود لفترة محدودة من الزمن وغير مستقرة لأن هناك عوامل تؤدي إلي انتقال منحني فليبس من وضع لآخر، ومن أبرز العوامل التي تؤدي إلي عدم الاستقرار هو حدوث تضخم غير متوقع حيث ينخفض الأجر الحقيقي للعمال مما يحفزهم بالمطالبة برفع الأجر النقدي، ونتيجة لارتفاع الأجور النقدية يخفض رجال الأعمال من العمالة المستخدمة فتزداد البطالة وبالتالي التضخم غير المتوقع والذي يكون مصحوبا بزيادة في معدل البطالة.

وقد أوضح الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Friedman أن ظاهرة الركود التضخمي هي الأسواق ظاهرة مؤقتة وأن منحني فليبس في الأجل الطويل يأخذ وضعا رأسيا على المحور الأفقي ويكون موازي لمعدل التضخم وعموديا على معدل البطالة، أى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم، وعموما علاج ظاهرة الركود التضخمي تحتاج إلي سياسات من شأنها خفض كل من معدلات البطالة والتضخم.

أولا: عرض لرؤية الفكر الاقتصادي للعلاقة بين البطالة والتضخم:

(١) آراء الاقتصاد الكلاسيكي حول البطالة والتضخم:

يري الفكر الكلاسيكي أنه لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة حيث الاقتصاد يعمل في ظل العمالة الكاملة طالما لا يوجد تدخل في سوق العمل ومرونة الأسعار والأجور هي الكفيلة باستمرارية العمالة الكاملة، وفي ظل هذه الظروف فإن البطالة التي توجد في الاقتصاد تكون اختيارية ومن ثم فأن زيادة كمية النقود في الاقتصاد بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوي العام للأسعار بنفس النسبة ولا يترتب عليها زيادة في الإنتاج أو العمالة طالما أن الاقتصاد يعمل في حالة العمالة الكاملة.

(٢) البطالة والتضخم في الفكر الاقتصادي الكينزي:

انتقد كينز رأي الكلاسيك بأن مرونة الأجور والأسعار هي الكفيلة بالقضاء على البطالة الإجبارية وهو يري أن الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي لمستوي البطالة وأن انخفاض معدل البطالة يؤدي إلي ارتفاع المستوي العام للأسعار. وقد افترض كينز أنه في حالة التوازن يكون الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي وأن الناتج الفعلي يتحقق عند مستوي محدد يصاحبه مستوي معين من الأسعار، وإذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فهذا يعني أن الاقتصاد يعاني من بطالة إجبارية. وإذا زاد الطلب الكلي فإن الناتج الكلي للاقتصاد سوف يخفض من البطالة ويصاحب ذلك زيادة في مستوي الأسعار وهو ما يعني زيادة التضخم وهذا يبين أن انخفاض البطالة جاء على حساب ارتفاع معدلات التضخم.

(٣) العلاقة بين البطالة والتضخم في الفكر الاقتصادي الحديث:

في عام ١٩٥٨ قام فيلبس Philips بتنفيذ دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزى مستخدما بيانات من الفترة الممتدة من ١٨٦١ إلي ١٩٥٧ وقد قام في هذه الدراسة بتقدير العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغيير في الأجر النقدي كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة وبالتالي السعر، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل الارتفاع في الأجور كممثل لمعدل التضخم.

وقد فسر فيلبس ذلك بأنه في فترات الرواج يكون الطلب على العمالة متزايد ومعدل البطالة منخفض ومن ثم يتوفر للعمال الفرصة لطلب زيادة الأجور بمعدلات متزايدة أما في فترات الانكماش يكون الطلب على العمالة منخفض ومعدل البطالة مرتفع ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة ويتناقص معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة.

وقد أيدت هذه النتيجة الفكر الكينزي وسارع عدد من الاقتصاديين في الولايات المتحدة بقياس العلاقة بين معدل التضخم والبطالة باستخدام بيانات عن اقتصاد الولايات المتحدة فاتضح لهم وجود علاقة عكسية مما أدي إلي تدعيم نتائج دراسة فيلبس وأطلق على هذه العلاقة منحني فيلبس.

ثانيا : علاقة البطالة بالناتج القومي والنمو الاقتصادي:

يتصل بفكرة التوظيف الكامل مفهوم معدل البطالة الطبيعي أو المرغوب، وهو أدني معدل بطالة ممكن أن يسود دون أن يؤدي ذلك إلي زيادة التضخم، ومعدل البطالة مرتبط بالناتج الفعلي فعندما يكون منخفضا فإن الأفراد يفقدوا وظائفهم ويرتفع معدل البطالة.

والناتج القومي الطبيعي أى الناتج الممكن هو الذي يقع بين مستوي الناتج المرتفع الذي يؤدي إلي جعل التضخم يزداد وبين مستوي الناتج المنخفض الذي يجعل معدل التضخم ينخفض وهناك مستوي وسط مقبول يجعل معدل التضخم ثابت وهذا المستوي الوسط للناتج القومي الإجمالي يطلق علية الناتج القومي الطبيعي وهو الحالة التي لا يكون هناك فيها اتجاه لمعدل التضخم أن يسرع أو أن يبطئ.

(١) علاقة البطالة بنمو الإنتاجية:

يتم زيادة الإنتاجية من خلال تحسين نوعية العمال وتعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات وإجراء البحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا والتطوير الإداري والدعم الحكومي والمؤسسي. وتتجه أغلب الجهود في الدول المتقدمة والنامية نحو زيادة إنتاجية العمالة من خلال التكنولوجيا والتي تؤدي إلي خفض فرص العمل وبالتالي تصبح عملية التوفيق بينهما عملية معقدة ؛ حيث لا يمكن تجاهل حقيقة أن نمو الإنتاجية تقود إلي فقد فرص عمل في ظل تحسن التكنولوجيا ونتيجة لاستخدام عدد عمال أقل في الإنتاج.

وتقود في نفس الوقت مكاسب الإنتاجية إلي توفير فرص العمل حيث توفر التكنولوجيا منتجات وعمليات جديدة تقود إلي التوسع في الأسواق وتوفير فرص عمل إضافية وهذا يعني بأن المشروعات الأقل إنتاجية سوف تخرج من السوق وسوف تأخذ حصتها المشروعات الأكثر إنتاجية. وبين ذلك قدر المكاسب التي تتم مقابل الخسائر التي تتحقق نتيجة لزيادة الإنتاجية وهي عنصر هام من أجل صياغة سياسات تطوير العمالة وتوفير فرص العمل.

وقد تمت عملية تحول العمالة بين القطاعات في الاقتصاد في أغلب دول العالم وأصبحت عملية هامة لنمو هذه القطاعات، حيث أخذت عملية الانتقال هذه مكانها بتحول العمالة من الزراعة إلي القطاعات غير الزراعية وبالتالي زيادة العمالة في قطاع الخدمات حيث أصبح هذا القطاع يمثل في الدول المتقدمة حوالي ثلثي عدد المشتغلين وفي الدول النامية ثلث عدد المشتغلين أو أكثر.

(٢) كيف يؤثر نمو الإنتاجية على العمالة ؟:

لقد شغل هذا السؤال فكر رجال الاقتصاد والسياسة حيث يوجد إجماع على أن زيادة الإنتاجية هي التي أدت بالدول الصناعية إلي المستوي المرتفع من الدخل الفردي، نتيجة للابتكارات التكنولوجية وتراكم رأس المال المستثمر وتحسين نوعية العمالة التي عملت على نمو الإنتاجية، وبالتالي وفرت فرص العمل كميا بقدر أكبر مما أفقدته أو عملت على خفضه.

ويتم النمو الاقتصادي مع التغير الهيكلي والذي غالبا ما يحدث خفض أولي في الوظائف ثم تتوفر فرص عمل جديدة نتيجة للتوسع في قطاعات الاقتصاد وأن الاقتصاد سوف يعدل نفسه وفقا لهذا

التغيير ولكن هناك تكلفة خاصة بالعمالة لايمكن ولا يجب تجاهلها حيث تكون العمالة هي محور السياسات في هذا المجال. وفي مجتمعاتنا الحالية لا يمكن أن نتجاهل الجانب الايجابي في مكاسب الإنتاجية ولا يمكننا ولا نستطيع أن نقف أمام قوة التغير التكنولوجي التي تعود بالدرجة الأولى إلي المكاسب من زيادة الإنتاجية، والاقتصاد القومى يمكن أن يحقق ذلك من خلال تأمين تحول العمالة بطريقة ميسرة وسهلة ومحمية وآمنة.

(٣) العلاقة بين العمالة والإنتاجية:

يوجد ارتباط بين العمالة والإنتاجية والناتج حيث توضح ذلك المعادلة التالية:

الإنتاجية = الناتج الكلي ÷ المشتغلون

الناتج الكلي = المشتغلون X الإنتاجية

فجوة الناتج = الناتج الممكن – الناتج الفعلي

فجوة البطالة = فجوة الناتج ÷ الإنتاجية

وهذا يعني أن الزيادة في الناتج الكلي يمكن أن تتحقق من خلال.زيادة مستوي الإنتاجية، ومن ثم يكون السؤال اذا أصبحت المشروعات أكثر إنتاجية هل سوف يكونوا في حاجة إلي أعداد أقل من العمالة ؟ في العموم يمكن أن نوضح بعض الاعتبارات للرد على هذا التساؤل:

١- لا يوجد ما يؤكد على أن زيادة الإنتاجية لها تأثير مباشر أو غير مباشر على خفض مستوي العمالة على المستوي الكلي في الأجل الطويل حيث أن زيادة جودة المنتجات والاستفادة القصوي من الطاقات المتاحة والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد وتطوير المنظمات والتدريب الجيد وتحسين مستوي العمالة هي التغيرات التي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية بدون خفض مستوي العمالة

٢- تقود زيادة الإنتاجية إلي التوسع في حصة السوق وبالتالي التوسع في المشروعات وفرص العمل الإضافية

٣- تتحقق زيادة الإنتاجية من خلال استخدام الآلية والإنسان الآلي، وبالتالي ينخفض الطلب على العمالة على مستوي المشروعات إلا أن الطلب الصافي على العمالة سوف يتحدد بواسطة طلب السوق وأكثر تحديدا سوف يعتمد على ما اذا كان خفض الطلب من العمالة في كل وحدة من الناتج يتم تعويضها بزيادة الطلب على العمالة وفقا للتوسع في الناتج

٤- خفض الطلب على العمالة نتيجة لزيادة الإنتاجية يمكن أن تعوض بزيادة الطلب على العمالة في نفس القطاع أو قطاعات الأسواق كنتيجة لتصنيع منتجات جديدة أو التوسع في الأسواق.

وبالرغم من أن الأثر المباشر لنمو الإنتاجية يمكن أن يقود إلي خفض العمالة في أحد القطاعات في الأجل القصير فإنه يمكن أن يعوض بالمكاسب للقطاعات الأسواق في الأجل الطويل معتمدا على قدر التوسع في الطلب على المنتجات وأيضا الناتج، وهذا قد يستغرق وقت حتى يستطيع سوق العمل أن يعدل نفسه نحو التغيير الهيكلي.

وتقييم العلاقة بين العمالة والإنتاجية عملية حساسة ليس فقط لاعتبارات الوقت ولكن أيضا للطرق التي يعمل السوق فيها وكذا الاستجابة المؤسسية نحو نمو الإنتاجية، حيث أن الفهم الصحيح للعلاقة بينهما هو شيء هام للوصول إلي أن نمو الإنتاجية في الاقتصاد يمكن أن يعمل على نمو العمالة والناتج على المستوي الكلي.

المطلب الثاني: نظرية منحنى فيليبس الأصلي:

سبق أن ذكرنا فى الفقرة السابقة أن الاقتصادى الانجليزى فيليبسA. W. Phillips قد نشر دراسة اقتصادية قياسية Econometric Study حول بعض المتغيرات فى الاقتصاد البريطانى لفترة تقرب من مائة عام (١٨٦١-١٩٥٧)، وخلص من دراسته الى وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الأجر الحقيقى وارتفاع نسبة البطالة فى بريطانيا خلال الفترة موضع الدراسة. وسنشرح فيما يلى مفهوم منحنى فيليس الأصلى تمهيدا لفهم الدراسات التالية له ثم أهمية محنى فيليس للسياسة الاقتصادية.

لقد ذاعت نظرية منحنى فيليبس فى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، واهتمت بالعلاقه السببيه المتلثة الجوانب التى تربط بين مستوى التوظف أو التشغيل ومستوى الأجور ومستوى الأسعار. وهدف هذه النظرية فرضية ترابط احصائى بين تجاوز مستوى التوظف وبين ارتفاع الأجور، وأن معدل تطور الأجر النقدى يمكن أن يفسر مستوى البطاله ومعدل تطورها. وحيث أن الأجور تؤلف القسم الأعظم من تكلفة المشاريع فينجم عن ذلك، حسب رأى فيليبس، أن معدل تشغيل مرتفع يؤدى إلى ارتفاع الأسعار.

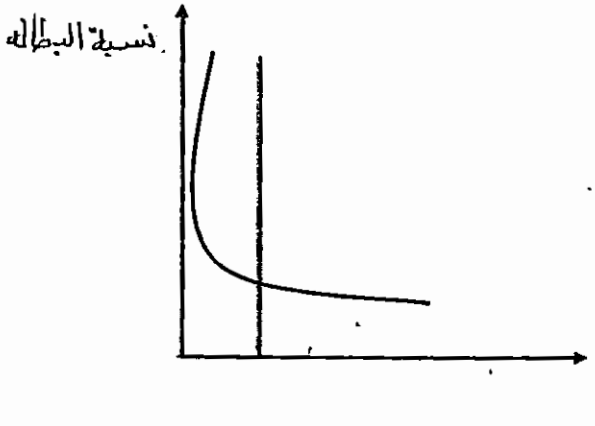

شكل (٤٨): منحنى فيليبس الأصلى

ويوضح منحنى فيليبس الأصلى العلاقة بين معدل نمو الأجر الحقيقى أو الاسمى من جهه، ونسبة البطاله ومتغيرات أخرى فى ظروف معينه، من جهه أخرى. واذا كانت نسبة البطاله هى المتغير المستقل الوحيد كان المنحنى بسيطاً، أما اذا استوعب المنحنى متغيرات أخرى مستقله بالاضافة الى نسبة البطاله، سمى بالمنحنى المتسع.

المطلب الثالث: النظريات المشتقة من منحنى فيليبس:

توالت الدراسات والتعقيبات حول النتائج التى توصل اليها فيليبس وفتحت مجالاً خصباً لمناقشات علمية مستمرة ومتعمقة من أجل فهم عمليات تكوين الأجور والاثمان، وبالتالى العلاقة بين البطالة والتضخم. وتطورت هذه الدراسات كما يلى:

١. قام لايبسىLipsy فى عام ١٩٦٠ بتنقيح النتائج التى توصل اليها فيليبس وقدم تفسيراً لآليات سوق العمل ومتغيراته، وهو ما يعرف اليوم بمنحنى فيليبس.

٢. بالاضافه الى التحليل النظرى للمتغيرات الوارده فى منحنى فيليبس، اتجه البحث ناحية الدراسات التطبيقيه خاصة لمشكلة التضخم. وهذا ما بادر بدراسة كل من ساموسون Samuelson، وسولو Solow، والقضية الرئيسية عندهما تدور حول مدى وجود علاقة مستقرة Trade off بين معدل التضخم ونسبة البطالة، وبالتالى توضيح الى أى مدى يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية خاصة استقرار الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل.

٣. أجريت العديد من الدراسات التطبيقية والاختبارات القياسية لمدى صحة نظرية منحنى فيليبس. وهذه الدراسات وأن كانت لاتتفق جميعها مع نتائج نظرية منحنى فيليبس الا أنها أبرزت أهمية تلك النظرية فى توضيح العلاقة بين تكوين الأجور والأثمان.

ثانيا: تفسير منحنى فيليبس للعلاقة بين البطالة والتضخم:

تستهدف النظريات المختلفه المشتقة من منحنى فيليبس تفسير التأثير الخاص المفترض لنسبة البطاله على معدل نمو الأجر الاسمى، وأيضا على متغيرات أخرى مستقله، مثل معدل التضخم. وفيما يلى نوجز شرح بعض هذه النظريات:

(١) نظريات هيكل السوق:

ويقصد بنظريات هيكل السوق تلك النظريات التى تتناول تكوين الأجر على المستوى الفردى وتلك المقولات التى تتناول الأجر على المستوى الكلى. أما تلك الفروض الخاصه التى تستند الى تكوين الأجر على المستوى الجزئى فهى تشمل متغيرات متعدده لما يسمى بنظريات فائض الطلب، والتى تتعامل جزئياً مع افتراض المنافسة الكامله، وجزئياً مع فرضية المنافسة الاحتكارية.

ولعل السبب فى نشأة منحنى فيليبس بصفه عامه أنه توجد معاملات اقتصادية فى حالة عدم توازن. وكل حالة بطاله تطرأ فى ظل مدى بعيد من الأجر المرتفع أو الثابت يمكن تفسيرها كبطاله احتكاكية أو هيكلية، وبالمعنى الكينزى هى بطاله اختيارية.

(٢) نظريات المساومه:

أما نظريات المساومة Bargaining Theories والتى تعود الى اكشتاين Eckstein سنة ١٩٦٤ وبرى Perry سنة ١٩٦٠، تستند هذه النظريات على فروض عكس النظريات السابقه فيما يختص بهيكل السوق، حيث تقرر أن المساومة على الأجور تتم بصورة جماعية بينما يتم اتخاذ القرار فيها فردياً. وطبقاً لهذا التصور فان منحنى فيليبس يصف بطريقه مباشره سياسة الأجور التى تمارسها

النقابات العمالية التى تتجه حسب درجة تنظيمها أما نحو حالة سوق العمل أو نحو متغيرات أخرى مثل معدل التضخم المتوقع أو معدل الانتاجيه أو معدل الربح. وقد تعرضت نظريات المساومة للنقد، وذلك بسبب النقص فى التأصيل النظرى لديها.

(٣) نظريات اتخاذ القرارات:

أما النظريات التى تعتمد على اتخاذ القرارات فهى النظريات التى تناولت منحنى فيليبس المعدل بالتحليل الاقتصادى الجزئى، مثل دراسة فليس سنة ١٩٧٠، (Phelps 1970). وتفترض هذه النظريات أن تحديد الأجر الفردى فى سوق العمل يتم فى ظل المنافسه الاحتكارية من جانب الطلب على العمل. وتعد هذه النظريات جزء من محاولة نظريه كبيره تنطوى تحت اسم اقتصاد التحليل الجزئى الجديد The New Microeconomics والتى تحاول اعادة صياغة وتطوير نظرية النمو لدى الاقتصادين النيوكلاسيك وذلك بهدف دمجها فى النظريات الكينزيه حول التشغيل، وما بعد الكنزيه حول التضخم. وبذلك استخدمت فروض التحليل الاقتصادى التقليدى لدى المدرسة النيوكلاسيكية بما فيها افتراض توافر معلومات كامله وغير مكلفه. والبطاله كما ترى نظرية فيليبس تتأثر بمعدل نمو الأجور.

المطلب الرابع: أهمية منحنى فيليبس للسياسة الاقتصادية:

أولا: التوازن الاقتصادى فى المدى الطويل:

بالنظر الى عملية التوازن الاقتصادى طويل الأجل يلاحظ وجود علاقة واضحة بين الأجور والاسعار والبطالة كظواهر مؤقتة. وفى المدى القصير قد يوجد قصور وتناقض بين التوقعات والتغيرات فى الأثمان أو الأجور الحقيقية، وعلى المدى الطويل لايمكن أن يحدث ذلك. والسياسة النقدية أو السياسة المالية تستهدف النمو الاقتصادى. ينتج من ذلك أن زيادة الانفاق مع توقع أن تبقى الأسعار عند مستوى ثابت بينما يحدث ارتفاع فى النشاط الاقتصادى.

ثانيا: العلاقة بين النمو الاقتصادى والتشغيل:

يلاحظ أن الأجر المحقق فعلاً سوف يؤثر على التوقعات بسرعة، فالعمال سوف يقدرون بالتدريج أسعار السلع المتزايدة المرتفعة، لذلك نتوقع أنهم فى المستقبل سوف يطالبون بأجور اسمية مرتفعة ايضاً. أن البطالة فى سوق العمل تقع تحت مستواها "الطبيعى". كما يوجد فائض فى الطلب على العمل، حتى أن الأجور الحقيقية سوف ترتفع عن مستواها الأصلى". وعندما تصل الأجور الحقيقية الى مستواها الأصلى، فإن أصحاب الأعمال لايجدون مبرراً لزيادة الأجور أو لتوظيف عدد جديد من العمال كما حدث فى بداية مرحلة التوسع الاقتصادى.

ان الأجور المرتفعة سوف تدعو أصحاب الأعمال الى استخدام تكنولوجيا توفر من القوى العاملة وأيضاً تقليل استخدام قوة العمل نسبياً. وتباطؤ نمو الطلب على العمل سوف يؤدى الى خفض البطالة الى مستواها "الطبيعى". ان الوحدات الاقتصادية سوف تقدر مقدماً معدلات البطالة ولن تخدع بارتفاع الأجر النقدى أو ذلك الذى يسمى بوهم النقود.

ان العلاقة بين البطالة والتضخم أو استقرار الأسعار تختفى تماماً عندما يمكن تقدير الزيادة فى الأسعار مقدماً. وبعبارة أخرى يمكن القول أنه لايوجد معدل خاص للتغير فى الأسعار التى يمكن أن ترتبط بمعدلات البطالة أو أن البطالة تتطابق تماماً مع معدلات ارتفاع الاسعار.

ثالثا: نتائج هامة للسياسة الاقتصادية:

كان للنظريات التى تفسر منحنى فيليبس نتائج هامة أفادت فى رسم السياسة الاقتصادية. ولنأخذ مثال العلاقة بين البطالة والتضخم فى الاقتصاد الأمريكى. لقد انخفضت البطالة كنسبة من قوة العمل من ٥,٢% فى سنة ١٩٦٤ الى ٣,٥% سنة ١٩٦٨، ومعدل الزيادة السنوية لأسعار المستهلكين ارتفعت فى نفس السنة من ١,٣% الى ٤,٨%. وطبقاً لنظرية فيليبس توضح هذه العلاقة أن درجة استقرار السياسة الاقتصادية يعد عاملاً هاماً اما بقبول معدل ارتفاع الأسعار من أجل المحافظة على معدل ضئيل من البطالة أو تطبيق اجراءات ركودية تضخمية، مع وجود معدلات عالية من البطالة.

فى الحقيقة أن التخلص من عدم أكتمال اسواق السلع والعمل يمكن أن تمنع نقص التشغيل، وذلك باتخاذ اجراءات فى السياسة الاقتصادية تتصف بالركود التضخمى. أن انصار نظرية التوازن الاقتصادى طويل الأجل يشيرون الى أن النقص فى التحسينات الهيكلية تقلل من الاعتماد جوهريا على سياسة النقود وسياسة الميزانية، وهذا لايدعونا الى الاستغناء عن هذه السياسة أو الحد منها واللجوء الى علاقة قصيرة الأجل بين الأثمان والتشغيل.

ان السياسة الاقتصادية التوسعية وتطوراتها ستقودنا اما الى معدل مرتفع من التضخم بسبب تراجع البطالة عن معدلها الطبيعى واما يؤدى الى معدل متسارع للتضخم يؤدى بالبطالة أن تظل تحت معدلها الطبيعى. وكلا الاتجاهين التوسعيين غير مرغوب فيهما من الناحية الاقتصادية والسياسية. أن اجراءات سياسة الركود التضخمى ستؤدى الى زيادة نسبة البطالة بالاشارة الى التراجع البطئ لتوقعات التغير فى الاثمان، وطبقاً لنظرية التوازن طويل المدى يحدث ذلك فقط مؤقتاً.

وطالما هناك اتجاه لاستقرار الثمن ويمكن تحديده مسبقاً، فإن الأجور الاسمية تتطابق ثانية مع الأجور الحقيقية، كما أن البطالة تتراجع الى معدلها الطبيعى ثانية أن السياسة التى تحبذ التضخم لاتعد ضرورية لتحقيق مستوى معين من التشغيل ولاتعتبر شرطاً كافيا لتحقيق التقدم الاقتصادى، وذلك لأن توقعات الأثمان تتلاءم وتتكيف ببطء مع الحالة الاقتصادية، والاجراءات الاقتصادية التى تؤدى الى احداث تضخم يجب اتخاذها ببطء شديد وبالتدريج، وذلك لكى تعمل على تخفيض تكلفة هذه المرحلة الانتقالية فى صورة مخرجات أقل وارتفاع فى البطالة.

ان الاجراءات السياسة التى تؤدى الى تخفيض تكلفة المعلومات حول امكانيات التشغيل وحراك العمل والتعليم والتدريب ومقاومة المؤثرات الاحتكارية فى اسواق السلع والعمل وغيرها، ستوف تؤدى الى خفض مستوى البطالة. ان تحقيق مثل هذه الاجراءات السياسية يمكن أن تؤدى الى تخفيف المأزق الاقتصادى فى الأجل القصير حيث توجد درجات معينة من السياسة النقدية والسياسة المالية، وفى هذه المستويات يمكننا خفض معدل البطالة فى المدى البعيد.